الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة: د. مولاي الطاهر*سعيدة *

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد و مالية دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

بعنوان :

فعالية اجراءات الحكومة الجزائرية المتخذة في قوانين المالية 2015 و 2016 لمواجهة ازمة انهيار أسعار النفط لسنة2014

من إعداد الطالب :

- قاضي عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:

* طلحة عبد القادر .

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ .....رئيسا

الأستاذ .....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة: د. مولاي الطاهر*سعيدة *

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد و مالية دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

بعنوان :

فعالية اجراءات الحكومة الجزائرية المتخذة في قوانين المالية 2015 و 2016 لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط لسنة2014

من إعداد الطالب :

- قاضي عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:

* طلحة عبد القادر .

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ .....رئيسا

الأستاذ .....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الى بطاعتك ..و لا تطيب اللحظات الا بذكرك .. و لا تطيب الاخرة الا بعفوك ..و لا تطيب الجنة الا برؤيتك "الهي جل جلالك"

الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما

الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهما

وتعليمنا وكانا سندا لنا طوال المشوار الدراسي الى للذان شقا و تعبا من اجل إسعادنا

و تحملا مشاقنا لأجلنا وكانا لنا مثال الحب والتضحية

للذان قال فيهما سبحانه و تعالى :

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى إخوتي وكل أصدقائي ...

إلى كل من علمني حرف ...

إليكم جميعا أهدي هذا العمل .

عبد الكريم

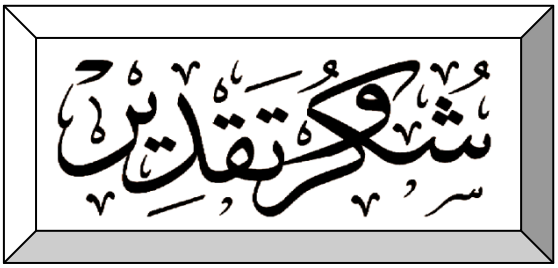

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف طلحة عبد القادر الذي لم يبخلني بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

و أتقدم بكل الشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمة لقبولهم هذا العمل المتواضع

كما لا انسى أن اتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر

لكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية المحترمون الذين قدموا

لي المساعدات والتسهيلات

والمعلومات ، فلهم مني كل الشكر،

وكل أستاذ أفنى عمره في تلقين العلم للأجيال الناشئة،

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في قوانين المالية 2015 و 2016 لمواجهة ازمة انهيار اسعار النفط لسنة 2014, حيث تعرضنا لأهم المحطات في الاقتصاد الجزائري بداية من ازمة 1986, مرورا بسياسة الانعاش الاقتصادي و صولا إلى أزمة النفط الأخيرة مبرزين أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري ،ومن خلال المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري لسنتي 2015 و 2016 بينت النتائج ضعف و هشاشة هذه الإجراءات في مواجهة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الجزائري , سياسة الإنعاش الاقتصادي، قوانين المالية, أزمة النفط.

Abstract

Through this study we tried to determine the effectiveness of the procedures taken by Algeria in the financial laws 2015 and 2016 to face the crisis of the collapse of oil prices for 2014, where we were concerned about the stations in the Algerian economy from the crisis of 1986, through the policy of economic recovery and reached the recent oil crisis ,illustrated the reasons and implications for the Algerian economy.

Through the overall indicators of the Algerian economy in the years 2014, 2015 and 2016, the results showed the vulnerability of these procedures in the face of this crisis.

Key words:

Algerian economy, Economic recovery policy, Financial laws, Oil crisis.

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول: انعكاسات أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري	**07**
تمهيد	08
المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية نتيجة أزمة 1986	09
المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية 1986	09
المطلب الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني	10
المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي	15
المبحث الثاني: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	21
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	21
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	26
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)	31
تمهيد	32
المبحث الأول: مخططات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)	33
المطلب الأول: المخطط الثلاثي "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" (2001-2004)	34
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	36
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	45
المبحث الثاني: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	49
المطلب الأول: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي	49
المطلب الثاني: تقييم البرنامج الخماسي في الجزائر (2010-2014)	54

خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: فعالية إجراءات الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 و 2016 لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط 2014	61
تمهيد	62
المبحث الأول: أزمة انهيار أسعار النفط 2014	63
المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2014	63
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري	67
المبحث الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 , 2016 و مدى فعاليتها في مواجهة أزمة انهيار أسعار النفط	69
المطلب الأول: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 , 2016	69
المطلب الثاني: فعالية الإجراءات في مواجهة الأزمة بناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري	81
خلاصة الفصل	88
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	93
الملخص	96

مقدمة:

ان النفط يصنف لأحد اهم و اثمن مصدر من المصادر المتعددة للطاقة، التي تتضمن أيضاً الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبالنسبة للبلاد النامية، يُضاف مصدرٌ هام، هو ما يسمى بالطاقة التقليدية، التي تشمل الخشب والمخلفات النباتية والحيوانية, وعلى ذلك، فمن المفروض أن التأثير المتبادل بين الاقتصاد والبترول لا يخرج عن تطبيق قوانين السوق، التي تتم نتيجة للقرارات التي يتخذها كل من المستهلكين والمنتجين, ولكن البترول ليس سلعة ككل السلع، لأن إنتاجه وتسويقه يتم على نطاق عالمي وهذا له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً ويؤثر على مصالح جهات كثيرة منها الدول المنتجة للبترول, الشركات المستثمرة للبترول في تلك الدول, والدول المستهلكة للبترول.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد على المدخول البترولي في تنفيد مشاريعها و برامجها التنموية, و يمكن القول بأنها كباقي دول العالم الريعية تتأثر بتقلبات السوق البترولية العالمية, ففي سنة 1986 عرف العالم صدمة نفطية تسببت فيها العديد من الأسباب الاقتصادية و السياسية و الجيوسياسية, و التي خلفت آثار سلبية عديدة في اقتصاديات الدول و خاصة الدول النفطية, فتبين من ذلك أن الاقتصاد الجزائري هش, و على اثر ذلك قامت الحكومة الجزائرية في هذهالمرحلة بإطلاق برامج تنموية اصلاحية جد واعدة للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد اللجوء الى مساعدة مؤسسات النقد الدولية لتمويل البرامج المخطط لها, وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد ، و في فترة التسعينات و في ظل الاصلاحات زادت ديون الجزائر مما اجبرها على اللجوء الى طلب اعادة جدولة ديونها مرتين, مما يزيد الضغط على الاقتصاد الوطني, لكن انتعاش اسعار البترول في نهاية التسعينات جنب الجزائر من اعادة جدول ثالثة.

بعد انتهاء مرحلة الإصلاحات, و في ظل ارتفاع اسعار البترول زادت مداخيل الجزائر من المحروقات, و بدأ التفكير في التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض ، و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر, حيث عرف اقتصاد الجزائر برامج انفاقية تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث باشرت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2001-2009 ثم البرنامج الخماسي فترة 2010-2014

بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، ما يبرز إرادة و جهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية, و تغطيته بمداخيل المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر فقط كإيرادات لمواجهة النفقات المتصاعدة في ظل ارتفاع الاستهلاك.

ان سياسة الانعاش الاقتصادي كرست الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري, ففي سنة 2014 انهارت اسعار النفط من جديد, فدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة, مما اجبر الحكومة الجزائرية على مباشرة جملة من الاجراءات في قوانين المالية للحد من الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد الوطني.

و للوقوف على مدى فعالية هذه الإجراءات في مواجهة ازمة انهيار اسعار النفط قمنا بهذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

1. **إشكالية الدراسة:**

- ما مدى فعالية اجراءات الحكومة الجزائرية المتخذة في قوانين المالية 2015, 2016 في مواجهة ازمة انهيار اسعار النفط؟

و ينطوي عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي البرامج التي سطرتها الجزائر لانعاش اقتصادها؟
- ✓ هل سياسة الإنعاش الاقتصادي مكنت الجزائر من التخلص من التبعية النفطية؟
- ✓ ما هي الاسباب التي ادت الى انهيار اسعار النفط سنة 2014 ؟
- ✓ ماهي تداعيات ازمة انهيار اسعر النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما هي الاجراءات المتخذة في قوانين المالية لسنتي 2015 و 2016 لمواجهة هذه الأزمة؟
- ✓ هل هذه الاجراءات كفيلة لتجنيب الاقتصاد الجزائري صدمات هذه الأزمة؟

2. **فرضيات الدراسة:**

- ✓ الاجراءات المتخذة في قوانين المالية 2015 و 2016 لا يمكن لها مواجهة صدمات ازمة انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الأجل القريب.
- ✓ الاجراءات المتخذة في قوانين المالية يمكن لها ان تخفف من حدة عجز الميزانية.

- ✓ الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى إجراءات هيكلية أوسع تمس بنية الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية.

3. أهمية الدراسة:

- ✓ يعتبر هذا الموضوع حديث بالنسبة للاقتصاد الجزائري و بالغ الأهمية.
- ✓ موضوع يؤرق الساسة و الاقتصاديين الجزائريين.
- ✓ معرفة مدى فعالية الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في مواجهة الأزمة على الأقل في الأجل القريب.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة جزء من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 و التي شملت التعديلات في قوانين المالية لسنتي 2015و 2016 هذا إلى جانب محاولة الدراسة إبراز أهم البرامج الإصلاحية و التنموية التي اعتمدتها الجزائر من نهاية الثمانينات إلى فترة ما قبل الأزمة النفطية لسنة 2014.

5. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع بسبب:

- ✓أنه يعتبر موضوع الساعة.
- ✓عدم التطرق إليه من قبل الكثير من الدارسين و الباحثين.

6. منهجية الدراسة:

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل الزمني و تحليل النتائج المسجلة.

7. صعوبات الدراسة:

– لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و في بحثنا هذا واجهتنا بعض الصعوبات من بينها قلة المصادر بالنسبة للفصل الثالث نظرا لحداثة الموضوع وعدم توفر دراسات سابقة كثيرة.

8. هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة و إعطاء صورة واضحة ومركزة حول الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وكان مضمون كل فصل كما يلي:

- **الفصل الأول:** يستعرض أزمة النفط ل 1986م و ابرز البرامج الاصلاحية التي اعتمدتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.
- **الفصل الثاني:** حاولنا من خلاله ابراز البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في ظل سياسة إنعاش الاقتصاد.
- **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تم توضيح الاجراءات التي تبنتها الجزائر في قوانين المالية 2015,2016 و مدى فعاليتها في ظل ازمة النفط الجديدة.

9. الدراسات السابقة:

أ –دراسة Mokhtar BENABED و Amina BENAISSA بعنوان :

***Effets de baissement des prix de pétrole sur la politique budgétaire en Algérie*.**

حيث اوضحت هذه الدراسة آثار انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر و كانت نتائج هذه الدراسة تظهر أن هناك تأثير سلبي لأسعار النفط على تخفيض الإيرادات الإجمالية للدولة وايضا على توازن الميزانية وأداء السياسة المالية لأنه لا يوجد التنويع في أساليب التمويل في الجزائر.

ب – دراسة أوبختي نصيرة و كامش محمد بعنوان :

" أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية"-:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على التنمية الاقتصادي في الجزائر من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية و توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة.

و جاءت هذه الدراسة بالنتائج التالية :

- ان ارتفاع أسعار النفط ساهم في التأثير الإيجابي على مختلف المؤشرات للاقتصاد الجزائري، وساهم أيضا في تحقيق الاستقرار ، في حين أن انخفاض أسعار هذا المورد ساهم من جهة أخرى في بروز اختلالات على مستوى مختلف تلك المؤشرات الاقتصادية.
- إن انحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات اقتصادية و اجتماعية و سياسية. وذلك إن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة لهذه التقلبات و التغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع و الذي يخضع لقوى خارجية ،ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

ج -دراسة مراس محمد و محمد الشريف الأمين و بن عيسى كمال الدين بعنوان:

" النمذجة الاقتصادية لأثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2015)"

تعتبر هذه الدراسة تحليل نظري و قياسي لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري و المتمثلة في الانفاق العام و النمو , و ذلك لما لهذهالمؤشرات من أهمية في معطيات الاقتصاد الجزائري.

حيث من خلال نتائج الدراسة تبين:

- ان لانهيار أسعار البترول و تغيراته أثر جد معنوي على المؤشرات المدروسة سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو القريب.
- أن للجزائر سياسة انفاقية واعدة و جد ضخمة قادرة على مواجهة كل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع الجزائري على المديين القصير و المتوسط , لكن على المدى البعيد و حسب أراء بعض المختصين لابد من إعادة النظر في نوعية السياسة الانفاقية للنهوض بالإنتاج الخالق للثروة و المنمي للدخل الوطني عن طريق القيمة المضافة.
- أن للازمة العالمية 2008 أثر على الإنفاق العام في الجزائر و على متغيرات التجارة الخارجية الجزائرية و بالتالي هناك أثر للازمة العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معابر التجارة الخارجية.

– أن لتغيرات أسعار البترول و ظهور الأزمة كان له الأثر على التصدير و الاستيراد و كدا على الانفاق و النمو.

د -دراسة بوريش أحمد و بيبي د.وليد بعنوان:

" تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الازمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر".

جاء في هذه الدراسة بأن تقييم فعالية السياسة المالية يعتبر أمرا مهما من اجل اعادة النظر في اصلاح هذه الأداة خاصة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية التي أصبحت تشهدها اقتصاديات دول العالم ,بما في ذلك الدول الريعية التي تعتبر عرضة لازمات البترولية سببها انهيار أسعار النفط من خلال تأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

و أيضا تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر يتمثل في قدرة الاجراءات التي تتخذها في هذا المجال لمواجهة تداعيات الأزمة البترولية.

و من نتائج هذه الدراسة:

– أن السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر خلال الأزمة البترولية 2014 فضحت قرارات الحكومة الجزائرية التي أكدت انها لم تتعلم من دروس الأزمات السابقة (ازمة 1986).

– ان استمرار أحادية الاقتصاد سيزيد من تعقيد المشكلة الاقتصادية فعدم الانتاج والاعتماد المفرط على الخارج من اهم الأسباب الرئيسية من تبعات هذه الازمة ،ومنه فانه من غير المعقول التعويل على سياسة مالية مالية في كل هذا والمطلوب هو التنسيق بينها وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

الفصل الأول: انعكاسات أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

ان النفط يلعب دورا بارزا في قيام او انهيار الاقتصاد الجزائري, لأن هذا الأخير يعتمد الا على النفط, و لا يعتمد على التنويع الاقتصادي, و بالتالي فإن اي اضطراب في اسعار النفط سيؤدي الى ازمة اقتصادية تحطم الاقتصاد الجزائري, ففي سنة 1986 انهارت اسعار النفط' و سببت ازمة حقيقية للاقتصاد الجزائري مما اجبر الحكومة الجزائرية على ايجاد الحلول من اجل الخروج من الأزمة في اقصر وقت ممكن, و هذا ما تناولناه في الفصل الأول من دراستنا, اذ تم تسطير برامج اصلاحية اقتصادية بدعم من مؤسسات النقد الدولية من سنة 1989 الى سنة 1998, و نتج عنها العديد من النتائج الإيجابية و السلبية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

مع ارتفاع اسعار النفط مرة اخرى في سنة 1999, تحسنت اوضاع الاقتصاد الجزائري, و زادت مداخيل صادرات المحروقات (98% من صادرات الجزائر) , و انتهجت الحكومة الجزائرية سياسية جديدة لانعاش الاقتصاد, و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل, بحيث سيكون تقسم الفصل كالآتي:

- **المبحث الأول:** مخططات الانعاش الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** تقييم لسياسة الإنعاش الاقتصادي فترة 2001-2014.

المبحث الأول: مخططات الانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي[1] , و كتعريف نظري لسياسة الانعاش الاقتصادي يمكن القول بأنها إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية .وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق) الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري (قصد تحفيز الإنتاج) تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

و قد تم تجسيد هذه السياسة في الجزائر من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية:

- البرنامج الأول :برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2004 - 2001 خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2009 - 2005 خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثالث : البرنامج الخماسي 2014 - 2010 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

قبل التعريف بالبرامج التنموية الثلاثة, يمكن القول بان دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي تمثلت في:

- ضعف معدل النمو الاقتصادي : نجد بأن معل النمو الاقتصادي كان ضعيفا بالرغم من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي سابقا, لكن مع بقاء اسعار البترول منخفضة لم يتحقق المرغوب, ففي فترة 1990-2000 بلغ معدل النمو الاقتصادي لقطاع المحروقات 5% كأقصى حد, و يرجع ذلك الى ارتفاع اسعار البترول سنة 1999, مع ضعف نمو القطاعات الأخرى و الذي لم يكن كاف للرفع من معدل النمو الاقتصادي, بالإضافة الى ذلك ضعف استخدام الطاقة و الموارد المتاحة للجهاز الانتاجي

[1] محمد, مسعي, **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**, مجلة الباحث , عدد10 , **جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر**, ص**148**

ادى ذلك الى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي, من خلال رفع نسبة الاستثمار لرفع الطلب الكلي الداخلي, ثم رفع نسبة التشغيل للجهاز الانتاجي و التي سوف تؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد[1].

- ارتفاع معدل البطالة: حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال الى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية, فمن سنة 1989 الى غاية سنة 2000 نجد بأن هناك تطور رهيب في نسبة البطالة حيث قدرت سنة 1989 ب 9.7% الى ان وصلت سنة 2000 الى 29.8%, و يرجع سبب ذلك الى تطبيق الجزائر برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي كان سببا في تسريح العديد من العمال من المؤسسات العمومية.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي "برنامج دعم الانعاش الاقتصادي" (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر, اداة من ادوات السياسة الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الانفاق العام, و هو متمثل اساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر, بحيث سطر هذا البرنامج اربع اهداف عملية و ثلاثة اخرى ثانوية, فالأهداف العملية تمثلت في:

- اعادة تنشيط الطلب.
- دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل.
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة و مؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة.
- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية, لتغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

أما الاهداف الثانوية فتمثلت في:

- مكافحة الفقر.
- انشاء مناصب الشغل , و تحقيق التوازن الجهوي.

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية

[1] نبيل بوفليح , **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة 2000 – 2010** , الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية –, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر, 2013, ص 43.

وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.

عملت الدولة الجزائرية في برنامج الانعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج , وزعت كما يبين الجدول التالي:

الجدول (2-1) : المبالغ الموزعة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الاصلاحات	45	8.6
دعم مسار الانتاج : الفلاحة و الصيد	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
تطوير و تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: زوين, ايمان, دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية, مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, الجزائر, 2011, ص 96

يبين لنا الجدول بأن المبلغ الأكبر خصص لتقوية الخدمات العمومية او بالأحرى قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية, و قدر ب 210.5 مليار دج مجموعا من سنة 2001 الى سنة 2004, يدل ذلك على رغبة الحكومة الجزائرية على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع بعد ازمة 1986 و الاصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينات من القرن العشرين, كما ان هذا القطاع سيساهم في انعاش المؤسسات الانتاجية العامة و الخاصة من خلال توسيع نشاطها مما يؤدي الى خلق مناصب شغل جديدة و بالتالي تقليل حجم البطالة و الزيادة في عملية الاستثمار عن طريق فتح مؤسسات خاصة جديدة.

كما بلغت نسبة مبالغ قطاعي التنمية المحلية و الموارد البشرية 38.9%من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج, و يعتبر ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق اهداف البرنامج, و المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين المستوى المعيشي, و بالتالي تقليص مستوى الفقر عن طريق دعم الموارد البشرية, و رفع معدلات

التنمية البشرية لأنه تم تخصيص نسبة 17.2% من المبلغ المخصص للبرنامج مما يوحي الى اهتمام الحكومة بهذا القطاع[1].

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الاصلاحات و المقدر ب 45 مليار دج او بنسبة% 8.6 من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج, فنجد انه وجه الى تمويل الاجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج.

ان الفترة القصيرة التي سطرتها الحكومة الجزائرية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي, ماهي إلا محفز على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج في اقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة النفطية, و ما تبعها من اصلاحات اقتصادية و التي كانت لها انعكاسات سلبية اكثر على المستوى المعيشي للسكان.

و بصفة اخرى يمكن القول بأن العمليات التي يجب تنفيذها تهدف إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر من 2001 الى 2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية و السيولة المصرفية و مؤشرات الديون الخارجية ، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001.

الفرع الأول خصائص البرنامج التكميلي:

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه :

[1] نبيل, بوفليح, **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010**, مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية, العدد 12 , جامعة الشلف, الجزائر, 2012, ص 253.

[2] صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**, مارس 2013, ص6.

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب ، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 ، بمبلغ 377 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش ، ، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.
- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية ، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية ، خلال السنوات 2005-2006.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي

1. **تحديث و توسيع الخدمات العامة:**

عن طريق تحسين نوعية و حجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث و تطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي ، و كدعم لنشاط القطاع العام و الخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني.

2. **تحسين مستوى معيشة الأفراد:**

من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية و الأمنية و التعليمية للمواطن.

3. **تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية:**

و التي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي ، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي و جذب المستثمر.

4. **رفع معدلات النمو:**

إن الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر[1].

[1] صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **مرجع سابق**, ص6.

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته و التي بلغت 4203 مليار دج و تم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج و الثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191مليار دج و تحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر ب 1071 مليار دج ، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج[1].

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث, موزعة كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر : زوين ايمان, مرجع سابق, ص97

من الجدول نلاحظ بأن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان له النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5 % (1908.5مليار دج) وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

بالنسبة لبرنامج تطوير المنشآت الاساسية, احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية.

[1] صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **مرجع سابق**, ص6

برنامج دعم الخدمة التنمية الاقتصادية قدر المبلغ المخصص له 337.2 مليار دج, و ما يعكس تخصيص المبلغ الكبير لهذا البرنامج تضمنه لقطاعات الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري, و التي تعتبر من اهم القطاعات لدعم النمو الاقتصادي.

تخصيص مبلغ 203.9 مليار دج لبرنامج تطوير الخدمة العمومية, لتحسينها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات.

قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2 % من البرنامج التكميلي و الهدف من ذلك هو فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و ايضا تطوير نظام المعلومات لمواكبة التطور الحاصل في القطاع عبر العالم.

و بصفة اخرى اكثر تفصيلا بالنسبة لتوزيع المبالغ الخاصة بالبرنامج التكميلي فيمكن القول بأن:

– تحسين ظروف معيشة السكان:

لقد جاء هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5 **%** أي بمبلغ1908.5 مليار دج، و هو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية و البشرية الذي نفذ ضمن برنامج عم النمو الاقتصادي ، حيث القيام بتحسين المستوى المعيشي و توفير قدر من الرفاهية سيكون له أثره على إنتاجية العامل و بالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل ، و قد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى و يليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية و الثقافية و قد خصص مبلغ 141 مليار دج لصالح التعليم العالي و البحث العلمي وجه لتوفير 231000 مقعد بيداغوجي و انجاز المرافق المصاحبة ،و في إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج من أجل توفير مراكز استشفائي عبر جميع الوطن[1].

–تطوير المنشآت الأساسية:

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقد خص بنسبة**%** 40.5 أي بمبلغ 703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد و عصرنة شبكة الطرق و السكك الحديدة حيث حدد لقطاع النقل مبلغ700 مليار دج، و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لما له من دور في تنشيط

[1] عدة ,أسماء, **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**, مذكرة الماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران, الجزائر, 2016, ص 167.

التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع و إعادة تطوير و تأهيل شبكة الطرقات ، و مبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و 350 محجز مائي بالإضافة إلى انجاز و تأهيل محطات التصفية و حدد مبلغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص و تهيئة المجال و يهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي[1].

– دعم التنمية الاقتصادية:

يتمحور هذا البرنامج حول خمس محاور أساسية:

الفلاحة و التنمية الريفية :

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ 300 مليار دج رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من أثر على الناتج المحلي وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية و إنشاء أخرى جديدة و محاربة التصحر للتشجيع على الإنتاج و الاهتمام بتربية المواشي و تطويرها .

الصيد البحري و الموارد الصيدية :

و قد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري و إنشاء منشآت جديدة للصيد و الصيانة.

الصناعة :

و قد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية و الأجنبية.

السياحة:

و قد خصص مبلغ 3.2 مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية و ذلك بدعم تهيئة 21 منطقة للتوسع السياحي و إنشاء مرافق إدارية خاصة بها.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية:

و قد قدر مبلغ 2 مليار دج لدعم هذا القطاع المنتج و الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة حيث توقع انجاز 14 مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 33 دور للصناعة التقليدية.

[1] عدة ,أسماء، مرجع سابق، ص 168.

-تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:

لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهد ترقية و تحسين الخدمة العمومية و مواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن ، و تدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات و قد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية:

- **العدالة:**

تعتبر العدالة من أهم مطالب الأفراد و المؤسسات ، كونها تبعث الثقة في المواطن تجاه دولته و تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى إحياء دولة القانون ، لذلك فقد تم دعم القطاع بمبلغ34 مليار دج لإنشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

- **التجارة:**

رغبة في تنمية السوق التجارية و تنميته فقد تم دعم القطاع ب 2 مليار دج بهدف انجاز عدد من المخابر و تجهيزها لمراقبة النوعية.

- **المالية:**

لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث إدارة المالية بقطاع الجمارك الضرائب و أملاك الدولة.

- **الداخلية:**

لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

- **البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:**

لقد خصص هذا القطاع بمبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية و تأهيل محطات الراديو ، وفك العزلة عن البلديات بتشغيل 200000 خط حلقي محلي للراديو.

- برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال :

لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة و تدارك العجز الحاصل في القطاع .

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه, حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة و تكثيف المسار المتمثل

في إعادة بناء الاقتصاد الوطني و زيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

الاصلاح في المجال الاقتصادي:

أ –ترقية الاستثمار وضبطه:

إن المراجعات التشريعية و التنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته، توفر إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار.

ب –تسوية مسألة العقار:

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق و أن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط و هو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

ج –مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية و المقاييس و القوانين .غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية و ضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

د –عصرنة المنظومة المالية:

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر و في سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

هـ –الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة:

اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص، و في هذا الصدد، فإنها ستسهر على:

– استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و البريد و التشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي.

- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية و الخدمات الحكومية عبر الخط.
- الشروع في فتح رأسمال شركة" اتصالات الجزائر "لشريك استراتيجي لتحسين مرد وديتها و إعادة تموقعها كرائد في السوق.
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها و إدخال الإعلام الآلي و النظام الآلي في عملياته.
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية و المالية البريدية.
- الحفاظ على الخدمة الشاملة و تطويرها لتمكين سكان الأرياف و المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.

قطاع المحروقات و المناجم:

ان الحكومة الجزائرية قامت بعصرنة و تكثيف المنشآت الاساسية المعدة لتصدير البترول لتتماشى مع تطور الانتاج, كما شجعن على ايصال الغاز و البروبان المميع و جعله في مستوى هام من البلاد, بالإضافة الى انها عملت على تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

قطاع الفلاحة :

قامت الحكومة بتزويد القطاع بتشريع ملائم لتنميته, و أيضا سهرت على استعماله اكثر فأكثر كمحفز لرصد القروض المصرفية.

سياسة تهيئة الإقليم:

إن سياسة تهيئة الإقليم من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية و إطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها, و من شانها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام و توازن بين المناطق و القضاء على اللامساواة المتفاقمة.إن استراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة استشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد و الآخر لمناطق الهضاب العليا.

أ –البنى التحتية الخاصة بالطرق:

فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات و الإنجازات تتضمن ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- استكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطرق الساحلية.
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.
- وضع برنامج هام و متواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

ب –البنى التحتية للمطارات:

العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها و استكمالها هي:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛·
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف و برج باجي مختار و كذا انجاز مطاري الشلف و البيض؛
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية· .

و زيادة على ذلك، سوف تتواصل عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية عبر امجال الجوي الوطني، و كذا تحديثها و توسيعها و لاسيما في مناطق جنوب البلاد.

ج –البنى التحتية البحرية:

في مجال صيانة الموانئ و توسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي:

- صيانة هياكل القاعدية و تطويرها؛·
- تطوير الموانئ النفطية و تأهيلها؛·

– انجاز مرفأ ثاني للحاويات و تجهيزه على مستوى ميناء الجزائر و كذا توسيع مرفأ ميناء وهران، و تهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، و انجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

د –البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية:

إن حافظة المشاريع الواجب انجازها هامة، و تشمل على الخصوص:

– تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة – سعيدة عبر عين وسارة و تيارت؛
– الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت و الجلفة.
– تحديث الخط بين غليزان و تيارت.
– انجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية و تيزي وزو و كهربته و كذا خط شرق – غرب في شمال البلاد.
– تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)

مع استمرار ارتفاع اسعار البترول في بداية 2010, و انتعاش الخزينة العمومية للدولة الجزائرية, اصبح التفكير في المواصلة في القيام لعمليات الانعاش الاقتصادي, حيث وافق مجلس الوزراء على برنامج سمي ببرنامج الاستثمارات العمومية, "و يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك .وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة (2004–2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب .وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز[1]".

وضع برنامج الاستثمارات العمومية بهدف الاعمار الوطني, بحيث خصص له 21214 مليار دج (286 مليار دولار) ليشمل محورين اساسيين تمثلا في :

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في جميع القطاعات.
– اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

[1] صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **مرجع سابق، ص 9**

الفرع الأول: خصائص برنامج التنمية الخماسي:

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار . كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية ، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية[1].
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

الفرع الثاني: اهداف البرنامج الخماسي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي[2].
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

[1] بوعشة, مبارك, **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية–**, جامعة قسنطينة, 2013,ص17

[2] نفس المرجع ,ص16

- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

فيما يخص المبلغ الضخم المخصص للبرنامج الخماسي, فإن تقسيمه كان على النحو التالي:

- ✓ تخصيص ما يقارب 40% من المبلغ الاجمالي لتحسين الموارد البشرية, حيث كان مضمون هذا المحور:
  - انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.
  - 600000 مكان بيداغوجي جامعي و 400000 مكان لايواء الطلبة, واكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين.
  - انجاز اكثر من 1500 منشأة صحية.
  - انجاز مليوني وحدة سكنية.
  - انجاز 5000 وحدة قاعدية للرياضة.
  - توصيل الغاز و الكهرباء لأكثر من مليون بيت.
  - انجاز 35 سد و 25 محطة لتحويل المياه و تحلية مياه البحر.
- ✓ في مجال تطوير المنشآت القاعدية الاساسية و تحسين الخدمة العمومية:
  - تخصيص اكثر من 3100 مليار دج لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرة الموانئ.
  - 2800 مليار دج لقطاع النقل و خاصة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري.
  - 500مليار لتهيئة الاقليم.
  - 1800 مليار دج لتحسين خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و ادارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل[1].

[1] صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **مرجع سابق، ص10**.

✓ في مجال دعم التنمية الاقتصادية :

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17% لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار[1] والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج:

الجدول(2-3): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال مشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة.
التنمية الصناعية	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي ، تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج
التشغيل	350	استحداث 2 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي ،تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي

المصدر : عدة ,أسماء, أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة الماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران, الجزائر, 2016, ص 174.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010-2014) لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 287 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 60 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] عدة ,أسماء, مرجع سابق, ص 174

"إن القدرة على حشد هذا المبلغ الضخم من الموارد العمومية، من دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، كما أشارت إلى ذلك الرئاسة الجزائرية، شيء إيجابي في حدّ ذاته. فالرقم 286 مليار دولار على خمس سنوات يعني أن حجم النفقات الاستثمارية العمومية سوف تناهز ثلث الناتج الداخلي للجزائر سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة. ويُعد هذا الرقم استثنائيا خاصةً في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الانخراط في سياسات التقشف. إلا أن هذا الحكم الايجابي والمتفائل لا يلبث أن يترك المكان أمام تساؤلات متعدّدة ترتبط بظروف إعداد هذا البرنامج ومدى انسجامه مع متطلّبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر. ويتعزّز هذا الشعور بالارتياب بسبب طبيعة التدبير الذي اتسمت بها البرامج الخماسية السابقة، والتي ارتبطت، عند الرأي العام الجزائري، بالتبذير وسوء استعمال المال العام"[1] .

إن الثروة البترولية والغازية للجزائر تمكّنها من مراكمة مبالغ هامة من دون عناء كبير، مقارنة بكثير من الدول الأخرى. بيد أن هذه النعمة يجب ألا تتحوّل إلى ذريعة للإنفاق المفرط من دون تحديد مُحكم للأولويات ودراسة متأنية لجدوى المشاريع المبرمجة، ولا وسيلة للاغتناء غير المشروع لقلّة من المتحكمين في دوائر القرار على حساب فئات عريضة من المجتمع.

المبحث الثاني: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

- ان تقييم أي سياسة اقتصادية يعتمد اساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الاهداف المحددة لها, و من هذا المنطلق فإن تقييمنا لساسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان اساسيان لها.

المطلب الأول: تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي

الفرع الأول : اثر سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2009) على النمو الاقتصادي

ان سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف اساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة, و بالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية و الية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كمايلي:

[1] الحسن ,عاشي, **البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟**, 2010, من الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344

– الرفع من الانفاق الحكومي الاستثماري يؤدي الى زيادة الطلب الكلي, و الذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب الكلي, و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي , لكن هذه الغلاقة تتم الا من خلال توفر مرونة العرض الكلي و تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي.

الجدول (2–4) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001–2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6
معدل النمو خارج المحروقات%	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6
معدل النمو في قطاع المحروقات%	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9 -	2.3 -	8.0 -

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

Banque D'Algérie ,**Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008**, **p190** .

– Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005**, **p 176**.

(**www.bank–of–algeria.dz/html/communicat8.htm**)

من الجدول نلاحظ بأن معدل النمو الاقتصادي عرف معدل 2.6% سنة 2001 بعد ذلك سجل أقصى قيمة له 6.9 % سنة 2003 متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات أين بلغت 8.8% و الذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط, لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2 %نتيجة للتراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة % 2.5– خلال نفس السنة ، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي ، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة.

و خلال نفس فترة الدراسة عرفت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسن لتحقق أقصى معدل لها 9.6 % سنة 2009 إلا أن تأثير قطاع المحروقات كان واضح على معدل النمو الاقتصادي.

الجدول (2-5) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2001-2009)

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	34.15	32.65	35.56	37.72	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03
الزراعة	9.74	9.22	9.81	9.44	7.69	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء و الأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمات	21.80	22.24	21.17	21.19	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر: صالحي ناجية، مخناش فتيحة, أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم, جامعة سطيف, الجزائر, ص 13

من الجدول (2-5) نلاحظ:

- نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 كانت 34.15%، ثم انخفضت إلى 32.65 % سنة 2002 تعود النتيجة السلبية أو هذا الانخفاض إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي فجرّت الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي أدت إلى انخفاض سعر البرميل أين بلغ قيمته 24.8دولار مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28.7 دولار. ثم يعاود الارتفاع سنة 2003 ، و يبقى محافظا على هذا الارتفاع حتى يصل 45.59 % سنة 2006 ، ثم تنخفض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 لتصل إلى 43.67 % ، ثم تعاود الارتفاع ثم الانخفاض بنسبتي 45.16 % و 31.03 % في سنتي 2008 و 2009 التوالي و يرجع سبب هذا التذبذب الأخير إلى تداعيات الأزمة العالمية ، و اختلالات العرض و الطلب على البترول.
- حقق قطاع الزراعة على مدار هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا و انخفاضا وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة ب 9.74 % سنة 2001

، إلاّ أنّ هذه النسبة انخفضت إلى 9.22 % سنة 2002، لتعاود الارتفاع سنة 2003 بنسبة قدرها 9.81 % ، ثم الانخفاض إلى 9.44 % سنة 2004 بالرغم من ضخامة المبلغ المخصص لهذا القطاع.

- سجل قطاع الصناعة نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام على طول فترة 2001-2009، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45% و 6.31 % سنة 2003 وتواصل الانخفاض سنة بعد أخرى، حتى تصل 4.69 % سنة 2008 لتعاود الارتفاع الطفيف سنة 2009 و تسجل نسبة 5.72 % والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية ، وعلى وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز4 مليار دج, وهذا الشيء يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- بالنسبة لقطاع الخدمات يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي, حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 21.80 % سنة 2001 إلى 23.80 % سنة 2009 ، أي أنّه عرف تطور سريعا مقارنة بباقي القطاعات لأنه كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها.
- بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % ، إلى 9.06 %إلى 8.49 % ثم 8.26% على التوالي في سنوات 2001 ،2002 ، 2003 ، 2004, و الانخفاض في النمو سنة 2003 يرجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003 ، أين تمّ توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة, بعد مرور الفترة الصعبة نلاحظ تحسن ملحوظ في نسبة المساهمة لهذا القطاع و قدرت في سنة 2009 ب 10.92%, يعود سبب ذلك في انطلاق المشاريع من جديد المدرجة في البرنامج, و التي بدورها ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي.

يمكن القول بأن قطاع الصناعة هو القطاع الوحيد الذي لم يعرف تطور كبير بالرغم من الفرص التي اتاحها البرنامج التكميلي لدعم النمو, لأنه لم يكن هناك استجابة من القطاع سواء الخاص او العام لمواجهة الطلب الكلي, مما ادى الى الزيادة في حجم الاستيراد لمختلف الموارد.

كل النتائج المحققة في نهاية فترة برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي تعتبر نوعا ايجابية لكن تبقى مؤقتة, لأن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد على قطاع المحروقات و هذا الأخير هو الممول الرئيسي لخزينة الحكومة الجزائرية , حيث اذا انتعشت اسعار البترول انتعش معه الاقتصاد الجزائري و تحسنت معه كل القطاعات و اذا حدث العكس, ذهبت كل الاجراءات الاصلاحية هباءا منثورا.

الفرع الثاني: أثر سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2009 على البطالة, و تطور اجمالي الصادرات و الواردات

يمكن تلخيص النتائج المحققة بالنسبة للصادرات و الواردات, و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في الجدول الاتي :

الجدول(2-6) : تطور اجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر (2001-2009)

الوحدة : (مليار دج , %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
اجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4480.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع اخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	18.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63	15.26	12.3	/	11.3	10.2

المصدر: صالحي ناجية، مخناش فتيحة, مرجع سابق, ص 16.

من خلال الجدول نلاحظ, انخفاض ملحوظ لمعدل البطالة منذ بداية تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي, ففي سنة 2001 قدر ب 27.30% , الى ان وصل سنة 2009 الى 10.2% , و يكمن السبب الرئيسي في تخفيض نسبة البطالة في توفير مناصب الشغل في قطاع الأشغال العمومية, و قطاع الخدمات عكس قطاع الفلاحة الذي شهد تذبذب في توفير القوى العاملة.

ان الزيادة في حجم العمالة, يقابله ارتفاع في الطلب الكلي, لكن لم تكن هناك ردة فعل من القطاع الانتاجي المحلي, ما ورد عن ذلك عدم القدرة على مواجهة الطلب و بالتالي اضطرت الدولة الجزائرية على الاعتماد على الاستيراد المفرط من الخارج لمختلف السلع و الخدمات، مما ادى الى الرفع من قيمة الواردات على طول فترة البرنامج كما يوضحه الجدول اعلاه, حيث يبين الجدول ارتفاع قيمة الواردات من 930.7 مليار دج (85.4%) منها سلع سنة 2001, الى 3583.8 مليار دج (80.62%) منها سلع سنة 2009.

بالنسبة لقيمة الصادرات, نلاحظ انها انتقلت من 1550.9 مليار دج (92%) منها محروقات سنة 2001 الى 5298 مليار دج سنة 2008, نظرا لارتفاع اسعار البترول تلك الفترة الى حوالي 147 دولار للبرميل, و في نفس السنة انخفض الى 60دولار , بسبب الازمة التي هزت ال و م أ و مست جميع العالم, و هذا ما يفسر انخفاض قيمة الصادرات الى 3524 مليار دج, بالإضافة الى الأزمة, سبب اخر ادى الى نقص قيمة الصادرات هو ضعف الجهاز الانتاجي أي محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثالث : أثر سياسة الانعاش الاقتصادي 2001–2009 على الاستهلاك و الاستثمار و الادخار

لقد جاء الأثر الايجابي لبرنامجي دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال اثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية, فبالنسبة للاستهلاك نجد انه ارتفع بنسبة 3.6 بين سنتي 2005 و 2008, اما الاستهلاك العام خلال نفس الفترة ارتفع بمتوسط معدل نمو قدر ب 15.3% في حين قدر معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة نفسها حوالي 7.6%[1].

بالنسبة للاستثمار فنجد ان الاستثمار الصافي قد تضاعف منذ سنة 2008 مقارنة بسنة 2005, و ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع اسعار النفط بشكل واضح تلك الفترة, حيث تزيد الادخار الوطني سنة 2008 ب 64% مقارنة بسنة 2005[2].

المطلب الثاني: تقييم البرنامج الخماسي في الجزائر (2010–2014)

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي و تحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع

[1] Banque d'Algérie ; 2008 ; opcit ; page 191.

[2] Banque d'Algérie ; 2008 ; opcit ; page ,188, 192

أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية.

الفرع الأول: اثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي (2010-2014)

الجدول (2-7) : تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: %

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	2.2-	3.3-	3.4-	5.5-	0.6-
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء و الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

المصدر: عدة, أسماء, مرجع سابق, ص 187

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدل نمو الناتج الخام قدر ب 3.6 %سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة حتى سنة 2014, و بالنسبة لمعدل نمو قطاع المحروقات فيعتبر منخفضا و الذي يؤثر بشكل مباشر على معدل النمو العام, بحيث قدر معدل نمو قطاع المحروقات ب -2.2% سنة 2010 و ذلك نتيجة لانخفاض اسعار البترول بعد أزمة 2008, و بعد ذلك ارتفع المعدل سنة 2014 نوعا ما الى -0.6% لانتعاش اسعار البترول مرة اخرى, و لم يتغير الحال بالنسبة لمعدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي سجل قيم مثل السنوات السابقة.

بالنسبة للقطاعات المتبقية, نلاحظ بأنه هناك تذبذب في معدلات نموها على طول فترة 2010-2014 و خاصة قطاعي الفلاحة و الصناعة الذين لم يتطوران بالرغم من المبالغ المخصصة لهما من مبلغ البرنامج, يرجع ذلك الى سوء تسيير الأموال المخصصة لتطوير هذين القطاعين.

يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب% 25.2 من PIB سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8% من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي من كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين.

الفرع الثاني: اثر البرنامج الخماسي على الاستهلاك, الاستثمار و الادخار (2010-2014)

الشكل(2-1): تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2010-2014

الوحدة : مليار دج

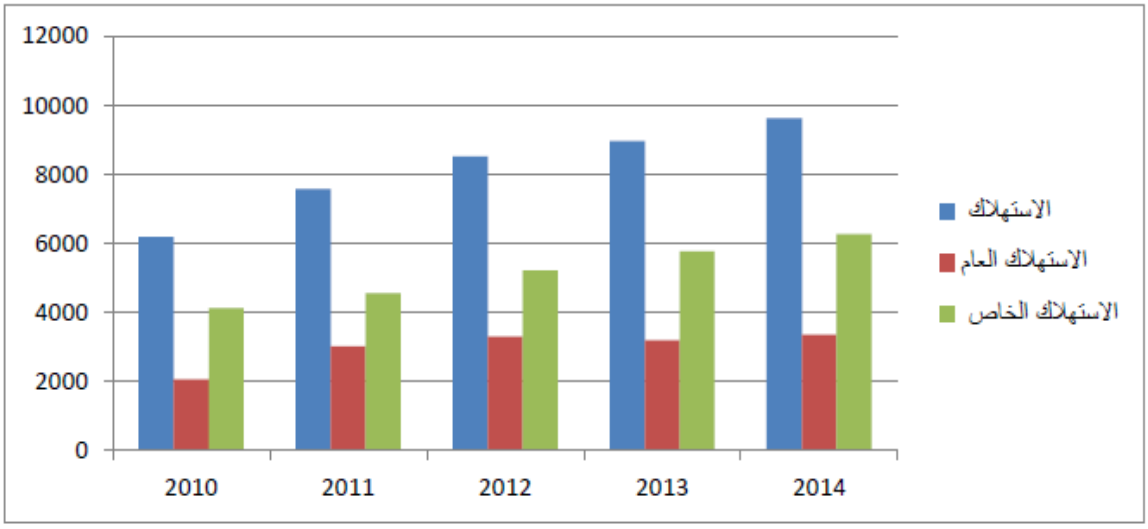

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2014 , p149

نلاحظ من الشكل بأن حجم الاستهلاك قد تضاعف سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 حيث شكل 55.8 %من PIB بمبلغ 9608.2 مليار دج ، حيث يبقى الاستهلاك الخاص يساهم بأكبر نسبة من الإنفاق 36.4% من PIB أي بمبلغ 6264.7 مليار دج مقارنة بحجم الاستهلاك العام الذي بلغ حجمه 3343.6 مليار دج، حيث أن دعم الدولة لمختل القطاعات الاقتصادية بأوجه الإنفاق المختلفة ساهم في زيادة حجم العمالة و بالتالي زيادة حجم الدخول مما رفع من حجم الإنفاق بشقيه العام و الخاص.

حيث يظهر جليا أثر برامج الإنفاق العام على نمو حجم الاستهلاك و تنشيط الطلب الاستهلاكي إلا أن فعاليته غير مكتملة كون أنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية استحواذ و تغطية هذا الطلب المتزايد.

الجدول(2-8) تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014

الوحدة : مليار دج

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الصافي	4968.1	5539.4	6336.5	7220.7	7846.7
الادخار	5810.3	7025.1	7704.2	7688.3	7596.9

المصدر: عدة, اسماء, مرجع سابق, ص 190.

من الجدول:

يمكن القول بأن قيمة الاستثمار الصافي تصاعدت في فترة الدراسة, فقد قدرت ب 4968.1 مليار دج سنة 2010 و ارتفعت الى 7846.7 سنة 2014, أي بنسبة % 58 الذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر ، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاعف بنسبة 30 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة.

الفرع الثالث: اثر البرنامج الخماسي على معدل البطالة (2010–2014)

الجدول(2–9): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2010–2014

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014 , ص 154.

من الجدول نلاحظ بأن معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8 % إلى 11 % كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر التي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة.

"بلغ عدد البطالين في أبريل 2014 نحو 000 151 1 شخص اي معدل بطالة قدر ب 10% على المستوى الوطني.

و أشار الديوان الوطني للإحصائيات الى أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن و الجنس و المستوى الدارسي في وسط فئات البطالين خلال أبريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8 .8 % عند الرجال بارتفاع قدر ب 5 .0 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013 إستنادا إلى تحقيق عن طريق سبر الآراء حول التشغيل أنجز في وسط العائلات خلال أبريل 2014 (الفترة المرجعية).

و بالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات حسب ذات المصدر تراجعا ملموسا من 3 .16 % إلى 2 .14 % خلال نفس الفترة"[1].

" و يؤكد التحقيق المنحى التنازلي لمعدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا الذي انتقل من 4 .21 % إلى 3 .14 % بين سبتمبر 2010 و سبتمبر 2013 ليبلغ 0 .13 % في أبريل 2014.

[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140819/10677.html

أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 و ابريل 2014 بحيث بلغ24.8 % و هو يمس حسب للتحقيق شابا نشطا من اصل أربعة[1]."

الفرع الرابع: اثر البرنامج الخماسي على حجم الصادرات و الواردات في الجزائر (2010-2014)

الجدول (2-10): تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليون دولار

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	**38885**	**46927**	**51569**	**54984**	**59670**
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتوجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
أخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	**57091**	**72888**	**71736**	**64713**	**59996**
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
أخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المرجع السابق, ص166.

من الجدول :

- بالنسبة للواردات: لجأت الحكومة الجزائرية الى الاستيراد لمواجهة الطلب الكلي العالي في ظل فترة البرنامج الخماسي, و هذا ما يوضحه الجدول اعلاه, اذ تطورت قيمة الواردات سريعا من 38885 مليار دولار سنة 2010 الى ان وصلت 59670 مليار دولار سنة 2014, من مواد استهلاكية و منتوجات نصف مصنعة و تجهيزات صناعية.
- بالنسبة للصادرات : عرفت قيمة الصادرات هي الاخرى بدورها ارتفاعا سنتي 2010 و 2011 و بعد ذلك انخفضت الى ان بلغت 59996 مليار دولار سنة 2014 و يرجع ذلك الى تراجع الصادرات الطاقوية التي تمثل 97% من صادرات الجزائر, بينما تساهم المنتوجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نصف مصنعة بنسبة لا تزيد عن 2 % .

[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140819/10677.html.

في الأخير يمكن القول "بأن البرنامج الخماسي لا يغدو كونه قائمةً من المشاريع تمّ إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كلّ حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا. ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي. فقراءة البرنامج لا توحي بوجود أي استراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ هو يركّز على أعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج الى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية" [1].

[1] http://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344.

خلاصة الفصل:

بعد انتهاء فترة التسعينات, عرفت اسعار البترول انتعاشا مما ادى ذلك الى ارتفاع مداخيل الجزائر من الصادرات, و أرادت الحكومة الجزائرية استغلال الانفراج المالي الذي عرفته البلاد بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات, و سطرت عدة برامج لتحسين وضعية الاقتصاد او بالأحرى تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية, بصفة اخرى أقدمت الحكومة على تنفيذ لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين يبين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة و الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

بدأت الجزائر سياسة الانعاش الاقتصادي ببرنامجين في فترة 2001-2009 في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي , وبعده قامت الجزائر بتحضير برنامج سمي ببرنامج الاستثمارات العامة لفترة 2010-2014 و كان له نفس مبادئ البرنامجين السابقين.

كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع أخر حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات و اللذان تميزان أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل ، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام و الذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتصاص هذا الطلب, ومقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر.

تمهيد:

ان فترة 2001-2014 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كان هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول الى الارتفاع منذ سنة 2000 والتي وصلت الى أقصاها سنة 2007 ،وهو ما ادى الى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت ايرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة الى القيام بتسديد المسبق للمديونية الخارجية. ومع الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي العالمي تأثرت السياسة المالية في الجزائر لكن بشكل ضئيل نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بسياسة الانفاق العام.

لكن مع الأزمة البترولية التي شهدتها سوق النفط العالمية 2014 تم كشف حقيقة السياسة المنتهجة في الجزائر والتي عبرت عن فشل الاجراءات التي تتخذها خاصة مع انهيار اغلب المؤشرات الاقتصادية.

و هذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول** : أزمة انهيار اسعار النفط 2014.
- **المبحث الثاني** : الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 , 2016 و مدى فعاليتها في مواجهة ازمة انهيار اسعار النفط.

المبحث الأول: أزمة انهيار اسعار النفط 2014

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا، لما له من تأثير على سياسات الدول، المصدرة منها أو المستوردة على حد السواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات البترول كمصدر أساسي للعملة الصعبة ومورد رئيسي ومهم لتمويل ميزانياتها العامة، غير أن أسعار هذه المادة الإستراتيجية صارت تتسم بعدم الثبات، الأمر الذي جعل من اقتصاديات الدول النفطية وهو حال الجزائر مهددة بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط.

المطلب الأول: اسباب انهيار اسعار النفط سنة 2014

تهاوت أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة ت زيد عن 50 بالمائة ومع تبادل الاتهامات بين الدول المنتجة فيما بينها والتعلل لدخول منافسين طفيليين الى أسواق النفط ،وإنتاج انواع جديدة من النفط مثل النفط الصخري ودخول الولايات المتحدة الامريكية على خط الانتاج بعدما كانت أكبر مستور للنفط ما جعل بعض المراقبين والخبراء يصرحون على ما يحدث على أنه نوع من انواع الحروب النفطية التي سوف تحدد مستقبل العديد من المناطق بما فيها الدول المنتجة للنفط[1].

ان تدني أسعار النفط بدأ بداية شهر سبتمبر حيث كانت أسعار النفط تقارب 95 دولار للبرميل ثم بعد ذلك بدأت تسجل انخفاضا مستمرا الى أن وصلت الى حوالي 66.54 دولار أي بفارق يقدر ب29دولار ، وهو ما يقود هذا الركود – التي أصبحت بسرعة قضية اقتصادية في عام 2014 ،ولم يستمر الوضع الى هنا بل امتد الى سنة 2015 حيث وصل الى ما دون 60 دولار مع أوت 2015 وهو ما ينذر بطول الأزمة البترولية والتي يمكن تحليل أسبابها الى سبب واحد على المدى القصير و أسباب على المدى الطويل بالإضافة الى أسباب أخرى.

الفرع الأول: على المدى القصير

- **موقف أوبك من انهيار أسعار النفط:** أوبك التي تأسست عام 1960 والتي تضم 12 دولة والتي من بينها العربية السعودية ،فنزويلا ،ايران التي تحمل قوة هائلة من الطاقة العالمية ،حيث تنتج حوالي 40 بالمائة من امدادات النفط والتي أصبحت تلعب دورا في تحديد الأسعار مع مطلع السبعينيات بعدما

[1] بوريش أحمد, بيبي د.وليد, **تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الازمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**, مداخلة في يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد, جامعة تلمسان, الجزائر,ص119.

كانت هذه المهمة الشركات التي تلقب بالأخوات السبع ، تغير هذا بشكل كبير في أواخر نوفمبر عام 2014بعد فشل أوبك للاتفاق على خفض الانتاج ,لذا قررت أوبك الحفاظ على مستوى إنتاجها من 30مليون برميل يشير الى تغيير كبير في اوبك أهداف السياسة من استهداف فرقة أسعار النفط الحفاظ على الحصة السوقية خوفا من فتح المجال أمام المنافسين الهامشيين.

الفرع الثاني: على المدى الطويل:

- **العرض و الطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط ; فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة للنفط مثلا منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70%. فالسوق الأميركي، وهو المستهلك الأكبر للنفط منتعش حاليا مع زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخري وتراجع وارداتها.

وأرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط إلى قفزة في المعروض من خارج أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب.

و سبب أخر أدى إلى تراجع الطلب هو نتيجة دخول بعض المستثمرين الهامشيين من جهة كداعش التي دخلت خط إنتاج النفط بأسعار تنافسية وصلت من 45 دولار إلى 50 دولار للبرميل الواحد ،وكذلك زيادة الطاقة الإنتاجية لبعض الدول كالعراق التي أصبحت تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا . وكندا التي ارتفعت طاقتها الإنتاجية من 9،2 مليون برميل يوميا سنة 2009 إلى 3،2 مليون برميل في 2013 وروسيا من 5،9 مليون برميل تقريبا الى11 مليون برميل[1] في 2013 .

و الجدول الاتي يمثل زيادة الطاقة الانتاجية لبعض دول العالم من 2009 الى 2014:

الجدول (3–1): زيادة الطاقة الانتاجية لبعض دول العالم من 2009 الى 2014

الدول/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كندا	3.202	3.332	3.515	3.740	3.977	4.292
روسيا	9.950	10.366	10.516	10.640	10.777	10.838
العراق	2.452	2.490	2.801	3.116	3.141	3.285
العالم	81.149	83.190	83.980	86.150	86.579	88.673

Source: BP Statistical Review Of World Energy, June 2015

[1] بوريش أحمد, بيبي د.وليد, مرجع سابق, ص120.

- **تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي**: بالرغم من التعافي الطفيف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤ ضعيف وصل الى حدود % 2,6 في سنة 2014 وهذا لتأثره بتباطؤ باقي الدول التي لم تحقق هذا النمو بالرغم من الجهود التي تبدلها في هذا المجال خاصة الصين الذي تراجع فيها معدل النمو من % 7,7 في 2012 الى % 7,4 واليابان التي وصل فيها معدل النمو الى 0 في 2014 ودول الاتحاد الأوربي التي حققت نمو طفيف وصل الى % 0,9 في 2014وهو ما انعكس على استهلاك النفط لهذه الدول ،على سبيل المثال حين بلغ متوسط إجمالي استهلاك النفط خلال 15.3 مليون برميل يوميا في عام 2009،ثم أصبحت تحت 14.3 مليون في عام 2013 و انخفض كذلك منذ ذلك الحين[1].

- **ارتفاع إنتاج النفط الصخري**: بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميّا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل[2].
- **حركات العملة**: يعتبر ارتفع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط: فلو أخذنا دولة الهند مثلا، وهي أحدى الدول التي تستورد النفط، في عام ال 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية البندية مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل. يعني أن الهند في عام ال 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، لو ارتفاع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61 روبية هندية تساوي 1 دولار)، معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثمة خفض واردات النفط عند الهند وبقية الدول المستوردة أدى إلى تضرر الدول المنتجة للنفط، وهو ما أدى إلى خفض سعر البرميل[3].

[1] بوريش أحمد, بيبي د.وليد, مرجع سابق, ص121.

[2] USA today**, 5 reasons oil prices aren't rising**, October 26, 2014 available at:
http://www.usatoday.com/story/money/business/2014/10/26/reasons-oil-not-rising/17840917/
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20.html

[3] راهم فريد, بوركاب نبيل, **انهيار أسعار النفط :الأسباب والنتائج**, المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية, الورشة الأساسية الثانية, جامعة سطيف, الجزائر, 2015, ص5.

الفرع الثالث: اسباب اخرى

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيو السياسي، وحالة اللاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك، فحصص الدول في منظمة أوبك لها كمية محدودة ضمن الإنتاج العالمي (29 أو 30 مليون برميل) لكن الحصة الأكبر لأوبك هي للملكة العربية السعودية وقد قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي خلال 3 شهور متتالية، وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية" مؤشر دبي وعمان"، بالإضافة إلى أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من" مؤشر أرجوس "بنسبة 10% حيث أنها زادت من إنتاجها إلى 9.704 ملايين برميل يوميا في سبتمبر الماضي مقابل 9.597 ملايين في أوت (33% من إنتاج أوبك). وعزت السعودية أسباب تخفيض الأسعار حينها إلى أنها تحاول المحافظة على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق[1], مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول حاليًا، وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالميا, لا سيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج, ويأتي في مقدمة تلك الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى, روسيا لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تزيد على 50%، وهو ما دفع مروجي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميًا من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في إطار المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

في حين يبحث آخرون عن أسباب انخفاض الأسعار رغم التوترات الأمنية وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، على عكس القاعدة التي تتحدث عن ارتفاع أسعار النفط متأثرة بالتوترات في الدول المصدرة للنفط، أو في جوارها الإقليمي، وهو ما دفع المحللين للبحث عن الأسباب التي تجعل أسعار النفط لا تتفاعل بالسلب مع وقع الأحداث في البلدان المصدرة له[2].

[1] **خفض أسعار النفط غاية سياسية عائمة**، عمران للدراسات الإستراتيجية، ص:1 . تمت زيارة الموقع في 2017/05/11: http://www.omrandirasat.org/node/99

[2] رباح أرزقي وأوليفييه بلانشار ، **سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا**، منتدى صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين إيرادات المحروقات، وخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غي القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية. إن الاقتصاد الجزائري ينفق 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد، الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية، في ظل مواصلة السلطات العمومية الاعتماد على مداخيل بيع المواد الطاقوية على مستوى السوق العالمية، ومواجهة مخاطر تراجع الأسعار إلى مستويات متدنية.

استفادت الجزائر كثيرا من قطاع النفط والغاز, لكن درجة اعتمادها على هذا القطاع في الواقع تكاد تكون منقطعة النظير، فقطاع النفط والغاز يمثل حوالي 40% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر و 98% من صادراتها ونحو ثلثي إيرادات موازنتها العامة, لكن هذا القطاع لا يوفر فرص عمل إلا لنسبة 2% تقريباً من القوى العاملة, ويقلص انخفاض سعر البرميل إلى 60 دولارا موارد الجزائر المالية[1] بنحو 50%.

ولا يمكن لهذا الوضع أن يكون أساسا دائما لتوفير فرص العمل أو رفع مستويات المعيشة للسكان بشكل عام, ومن ثم فإن القضية الأساسية هي إيجاد أفضل السبل لاستخدام ما لدى الجزائر من موارد طبيعية وفيرة في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل الذي يوفر فرص عمل جيدة لكل الجزائريين.

لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف" بصندوق ضبط الإيرادات "الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي.
و رغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط :فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي[2] ، أي بانخفاض قدره 45.47 %.

[1] راهم فريد, بوركاب نبيل, مرجع سابق, ص 12.

[2] عبد الحميد ,مرغيت, **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**, كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة جيجل, الجزائر, ص 3.

- عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ،و هذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات , وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 % في النصف الأول لعام 2014.

- انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

- انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية الاخرى كالدولار والاورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري[1].

سوف يترك هبوط أسعار النفط إذا استمر لأكثر من ثلاث سنوات أثارا واسعة النطاق على الجزائر، ابتداء تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع فائض ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وخفض التحويلات الاجتماعية وتوقف البدء في إنشاء مشروعات جديدة خصوصا مشروعات البنية الأساسية المكلفة وتدفق الاستثمارات إلى الخارج, ورغم تتمتع الجزائر بفوائض مالية سواء كانت في شكل احتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية أو استثمارات في الخارج أو أصول مملوكة لصناديق الاستثمار السيادية، إلا أن هذه الفوائض ستتأكل في 35 شهر، وقد تلجا الجزائر إلى الاستدانة من جديد، والمشكلة في الجزائر ليست هبوط أسعار النفط فحسب، ولكن أيضا في القدرات التصديرية على المدى المتوسط في وقت يستمر الاستهلاك المحلي في النمو بسرعة، في ظل اتسام الأسواق العالمية بعدم الاستقرار.

[1] عبد الحميد ,مرغيت, مرجع سابق, ص4.

المبحث الثاني : الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 , 2016 و مدى فعاليتها في مواجهة ازمة انهيار اسعار النفط

لمواجهة الصدمة البترولية سنة 2014 اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 , 2016

يمكن تعريف قانون المالية على أنه القانون الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي, كما يهدف هذا القانون الى:

- القيام بالعمليات المالية المقررة لفترة معينة (سنة) كالتحصيل والإنفاق، أي بعد الانتهاء من التحضير الإداري والتشريعي لقانون المالية.
- مراقبة التنفيذ، فبمقتضاه يمكن الوقوف على طرق الإنفاق، ومدى تحقيق التوازن المالي، عن طريق اجراء مقارنة بين الايرادات العمومية والنفقات العمومية.
- تدقيق وتحليل الايرادات العمومية والنفقات العمومية التي يجب أن تتم في ظل احترام مبدأ عدم التخصيص.
- الترخيص للحكومة بالقيام بكل العمليات المالية من تحصيل و إنفاق باعتبار عملية التصويت على مشروع قانون المالية يترتب عنه المصادقة على الايرادات العمومية والنفقات العمومية.

الفرع الأول: الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قانون المالية 2015

وقع رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، الثلاثاء 2014/12/30 على قانون المالية لسنة 2015 , بحيث وقع على نص قانون المالية لسنة 2015 بمقر رئاسة الجمهورية بحضور مسؤولين سامين في الدولة وأعضاء الحكومة.

ويتوقع مشروع قانون المالية تخصيص 8.858,1 مليار دينار للنفقات العمومية بارتفاع نسبته 15.7% مقارنة بقانون المالية لسنة 2014 نتيجة الارتفاع الكبير المسجل في نفقات التجهيز (32.1 %). وتفسر أيضا ارتفاع نفقات الدولة في 2015 بزيادة نفقات التسيير التي نمت ب 5.5 % حسب نص مشروع القانون[1].

ويراهن نص مشروع القانون على مداخيل الميزانية تبلغ 4.684,6 مليار دج أي عجز في الميزانية يقدر ب 4.173,5 مليار دج (22.1% من الناتج المحلي الخام).

وبالنسبة لنفقات التسيير العمومية فقد قدرت ب 4.972,3 مليار دج في 2015 مقابل 4.714,5 مليار دج في 2014 بسبب الاثار الناجمة أساسا عن الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية التي ارتفعت ب 6.45% مقارنة لقانون المالية ل 2014 ويرجع هذا الارتفاع (6.45%) الى توفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للاندماج المهني وأثر مصاريف التقدم في المسار المهني حسب ذات المصدر الذي يقيم عند 2.104,4 مليار دج مصاريف الاجور .

- ان الحكومة تسعى الى عقلنة النفقات العمومية من خلال تجنيد أنماط تمويل جديد وأكد وزير المالية محمد جلاب أن السلطات العمومية تسعى الى عقلنة النفقات العمومية من خلال تنويع مصادر تمويل اقامة الاستثمارات بدل الاعتماد على الميزانية فقط, وأوضح السيد جلاب أنه في اطار اصلاح الميزانية لجأت الحكومة الى اعتماد أنماط تمويل جديدة غير الميزانية على غرار أسواق الأموال وشراكات بين القطاع العام والخاص والبنوك, وشرعت الحكومة في تنفيذ مثل هذه الأنماط من التمويل في انشاء برامج السكن الترقوي والمنشأ الجديد لمطار الجزائر بحسب الوزير.
- تحديد نسبة الضريبة على أرباح الشركات عند 23% بالنسبة لجميع الشركات عوض 19 % للشركات الناشطة في إنتاج السلع والمباني والأشغال العمومية والسياحة و 25 % للشركات الناشطة في التجارة والخدمات[2].
- كما جاء في قانون المالية 2015 ما يلي: "تستفيد الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات دون اشتراط إحداث مناصب شغل".

[1] **رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015**, 30ديسمبر، 2014, تم الاطلاع عليه في 2017/05/14 من الموقع:
http://www.pfln.org.dz/?p=6873

[2] **قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية لسنة2015** , المادة 12 , ص5.

- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية المذكورة أدناه مما يأتي:

-إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات.

- منح تخفيض قدره % 3 من نسبة الفائدة ا لمطبقة على القروض البنكية.

- القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي: صناعة الحديد والتعدين ,اللدائن الهيدروليكية , الكهربائية والكهرو منزلية , الكيمياء الصناعية , ا لميكانيك وقطاع السيارات الصيدلانية , صناعة الطائرات, بناء السفن وإصلاحها , التكنولوجيا المتقدمة, صناعة الأغذية , النسيج والألبسة والجلود و المواد المشتقة, الجلود و لمواد المشتقة ,الخشب وصناعة الأثاث.[1]

- وفيما يخص مراقبة تسيير الصندوق قال الوزير أن هذا الأخير يخضع للمادة 50 من القانون المتعلق بقوانين المالية وأن المفتشية العامة للمالية تقوم منذ سنة 2008 بتدقيق مجمل حسابات التخصيص الخاصة بما فيها صندوق ضبط الايرادات، بالإضافة الى خضوعه إلى مراقبة سنوية بعدية من طرف مجلس المحاسبة.

اصبحت الحكومة الجزائرية مجبرة على اللجوء إلى قانون المالية التكميلي لمعالجة تداعيات تدهور أسعار النفط في السوق العالمية، بعد أن تخلت عن هذه الآلية منذ عامين، بالنظر إلى البحبوحة المالية التي عاشتها البلاد، والناجمة عن ارتفاع أسعار الخام، مما جعل الحكومة في غنى عن الاستعانة بقانون المالية التكميلي لتغطية نفقات المشاريع وكذا التدابير الاستثنائية، واعتبر بعض الخبراء الاقتصاديين ، بأن العودة مجددا إلى قوانين المالية التكميلية كان متوقعا، وأن الوزير الأول برّر ذلك بتراجع أسعار البترول، وتقلص المدخول السنوي لشركة سوناطراك الذي كان في حدود 59 مليار دولار سنة 2014، وذلك بسعر متوسط للبرميل قدر ب60 دولار.

- و تتمحور اهم التدابير التي جاء بها القانون حول مراجعة نسب بعض الضرائب و ترشيد النفقات العمومية لتقليص عجز الميزانية و تطهير الاقتصاد الموازي من خلال فرض ضريبة جزافية على حائزي رؤوس الاموال قصد دفعهم على تحويل اموالهم من السوق الموازية الى البنوك.

[1] قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية لسنة2015, المادة 74, 75, ص27.

- و على الصعيد الجبائي تم مراجعة نسبة الضريبة على ارباح الشركات التي تم توحيدها في اطار قانون المالية الاولي ل2015 عند نسبة 23 % لجعلها تتراوح بين 19 % و 26 % حسب نوع النشاط و هكذا فان معدل هذه الضريبة حدد ب19 % بالنسبة للمؤسسات الانتاجية و 23 % بالنسبة لقطاعات البناء و الاشغال و العمومية و الري و السياحة و 26 % بالنسبة لباقي النشاطات كالاستيراد و البيع على الحالة[1].
- و تضاف هذه التدابير لإجراءات اخرى تضمنها القانون قصد تحيين نسب الجباية العادية و تشجيع الانتاج الوطني حسب بيان لمجلس الوزراء.
- و عرفت نسبة الرسم على النشاط المهني بدورها مراجعة اذ تم تخفيضها من 2 % الى 1 % بالنسبة للنشاطات المنتجة و الى 1.5 % بالنسبة لقطاع البناء و الاشغال و العمومية و الري, بالمقابل تم رفع هذا الرسم على نشاطات نقل المحروقات عبر القنوات الى 3 % فيما تم الابقاء عليه ثابتا بالنسبة لباقي القطاعات[2].
- من جهة اخرى تضمن القانون تخفيضات و اعفاءات من الرسوم الجمركية المطبقة على مدخلات بعض المنتجات الفولاذية و قضبان الالمنيوم و على المواد الدسمة النباتية لاو هذا قصد دعم الانتاج الوطني.
- كما يتوقع قانون المالية التكميلي ل2015 الذي يأتي في ظرف يميزه تراجع اسعار النفط العالمية- نموا خارج المحروقات ب 5.1 % (مقابل 4.25 % في قانون المالية الاولي) و تضخما ب4 % (مقابل 3%).
- كما تم اعداد القانون على اساس سعر مرجعي لبرميل النفط ب37 دولار فيما يخص حساب الميزانية و ب60 دولار بالنسبة لسعر السوق.
- اما فيما يتعلق بمداخيل صادرات النفط يتوقع القانون ان تبلغ 34 مليار دولار (مقابل 68 مليار دولار خلال 2014) في حين يتوقع ان تقدر قيمة الواردات ب 57.3 مليار دولار (مقابل 65.44 مليار دولار في قانون المالية الاولي و 60 مليار دولار سنة 2014) .

[1] **أمر رقم 15-01 مؤرخ في 7 شوّال عام 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2015**, المادة 150, ص6

[2] **نفس المرجع**, ص 7.

- و بخصوص ايرادات الميزانية فتوقع القانون ان تصل الى 4.953 مليار دج بارتفاع قدره 242.4 مليار دج مقارنة بتوقعات قانون المالية الأولي[1], و يرجع ارتفاع القيمة هذا الى التحسن في تحصيل الضرائب و الى تكثيف المدفوعات القادمة من الفوائض المالية لوكالة تثمين المحروقات (النفط) و وسلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- و فيما يتعلق بنفقات الميزانية فيتوقع قانون الميزانية التكميلي أن تعادل 8753 مليار دج مقابل 8858.1 دج في قانون المالية التكميلي 2015, و بهذا سيتم تقليص العجز العام للخزينة ب 373 مليار دج مقارنة بتوقعات قانون المالية 2015.
- و من جهة أخرى يحوي قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تدابير جديدة لتشجيع الاستثمار لاسيما خفض الودائع لدى الموثقين على عقود الشركات و العقود الأخرى المتعلقة بالاستثمار.
- و يتضمن نفس النص تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات و الحصول على العقار الصناعي من خلال الشباك الموحد على المستوى المحلي عوض لجنة المساعدة و ترقية الاستثمار و ضبط العقار.
- و في ذات الإطار أقر قانون المالية التكميلي 2015 إعفاء العمليات المتعلقة بالقروض العقارية من الرسم على القيمة المضافة على المدى المتوسط و البعيد.
- تخفيض الإيداعات لدى الموثقين على عقود الشركات و غيرها من العقود المتعلقة بالإستثمار.
- فرض غرامة على المستفدين من أراضي ذات طابع صناعي و التي لم يتم استغلالها بعد ثلاث سنوات من منحها.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات المتعلقة بالقروض العقارية على المدى المتوسط و الطويل.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء مؤسسات و الإستفادة من العقار الصناعي من خلال الشباك الوحيد على المستوى المحلي في مكان لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الإستثمارات و ضبط العقار تهدف مجموع هذه الإجراءات إلى ترقية النمو و إنتاج السلع و الخدمات.

[1] قانون المالية التكميلي لسنة 2015, **اجراءات جبائية جديدة و تطهير الاقتصاد الموازي**, تم الاطلاع عليه في 2017/05/16 في الموقع الآتي:
http://www.radioalgerie.net/news/ar/article/20150722/47251.html

- كما من المقرر تطبيق غرامة على المستفيدين من أراضي ذات طابع صناعي و التي لم يتم استغلالها بعد ثلاث سنوات من منحها, و ترمي مجمل هذه الإجراءات إلى ترقية النمو و إنتاج السلع و الخدمات.
- و من جهة أخرى أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أحكاما لتحسين المالية المحلية لاسيما من خلال إيرادات تعويضية لخفض نسبة الرسم على النشاطات المهنية لصالح نشاطات الإنتاج و كذا ترخيص منح إعانات لميزانية الولاية من طرف البلديات التي تتوفر على موارد مالية هامة.
- و يتضمن النص أيضا إنشاء صندوق للضمان و التضامن للجماعات المحلية لامتصاص أموال الضمان و التضامن للجماعات المحلية.
- و أخيرا يدرج قانون المالية التكميلي أحكاما موجهة لتطهير الاقتصاد من النشاطات غير القانونية من خلال تحفيزات لتسوية وضعية المستخدمين و الحرفيين في مجال الضمان الاجتماعي وللمطابقة الجبائية الإرادية للأشخاص الماديين غير المتورطين في عمليات تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب ليتسنى لهم تحويل أموالهم من القنوات غير القانونية إلى قنوات البنوك مقابل دفع رسم جزافي[1].
- و أشار رئيس الجمهورية إلى انه على الرغم من الوضع الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار النفط فان الجزائر تعتزم مواصلة تنفيذ برنامجها التنموي الخماسي من خلال تبني سياسة تنموية خصص لها هذه السنة أزيد من 2.600 مليار دج أي أزيد من 26 مليار دولار أمريكي.
- كما أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تمسك الدولة بسياسة التضامن الوطني و العدالة الاجتماعية حيث كلف الحكومة بالسهر على عقلنتها مع العمل أيضا على القضاء على كل أشكال تبذير الموارد العمومية .
- من جهة أخرى كشف رئيس الدولة عن الترتيبات الجديدة المتضمنة في النص المصادق عليه و الذي جاء لتعزيز دعم الدولة للاستثمار و الإنتاج الوطني, داعيا المتعاملين العموميين و الخواص إلى اغتنام هذه الفرص لتثمين القدرات الوطنية في جميع القطاعات و تطوير اقتصاد متنوع و تنافسي[2] .

[1] **النص الكامل لبيان مجلس الوزراء, 22جويلية 2015, من الموقع الالكتروني الذي اطلع عليه في 2017/05/14 :**
www.elkhabar.com/press/article/86064

[2] **نفس المرجع.**

الفرع الثاني: الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قانون المالية 2016

تكشف المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016 وأهم التدابير المتخذة، عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر بداية بالسنة الجديدة، مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولارا مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، ويرتقب أن يصل متوسط سعر ''صحاري بلند'' الجزائري هذه السنة 57 دولارا للبرميل، مقابل 100 دولار العام الذي سبقه، وهو مؤشر يبرز لوحده مدى الرهانات التي يتعين على الحكومة الجزائرية رفعها في ظل محدودية البدائل المتاحة، في اقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا، حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016، في وقت تتوقع الحكومة صادرات محروقات بـ26.370 مليار دولار، مقابل عجز في ميزان المدفوعات بـ30.3 مليار دولار، وعجز في الميزانية والخزينة بأكثر من 53.8 مليار دولار[1].

هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر، حيث تعبر عن ملامح أزمة وصلنا إليها لغياب استراتيجية تنمية واضحة الملامح خلال العشريتين الماضيتين، رغم توفر موارد مالية قاربت 1000 مليار دولار.

من خلال قانون المالية لسنة 2016 سطرت الحكومة مجموعة من الاجراءات "التقشفية" بعد سنة 2015 و تمثلت ابرزها في:

- تطبيق الحكومة تقشفا طفيفا مس مختلف القطاعات الوزارية، التي أبقت فيها وزارة الدفاع على الحصة الأكبر من ميزانية الدولة ورصدت لها أضخم ميزانية لمواجهة التحديات الأمنية, فيما عرفت ميزانية وزارة السكن التي تواجه تحدي مشاريع عدل تراجعا طفيفا، لتبقى وزارة التربية الثانية في سلم الاعتمادات المالية، وعرفت ميزانيات التسيير والتجهيز بمختلف الوزارات تراجعا بين 1 إلى 2 %.

- رفع ميزانية وزارة الدفاع الوطني بأزيد من 200 مليار دج، حيث تعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر، وحصدت أزيد من ألف و118 مليار دج بزيادة 200 مليار دج مقارنة مع السنة الماضية، وتعكس هذه الميزانية التي تعد الأضخم بين باقي القطاعات حرص الدولة على دعم المؤسسة العسكرية

[1] حفيظ, صواليلي, **قانون مالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر**, 23 اكتوبر 2015, من الموقع الالكتروني الذي اطلع عليه في 2017/05/14: /http://www.elkhabar.com/press/article/92994

تماشيا مع التحديات الجديدة على الحدود وعمليات تحديث قدرات الجيش الجزائري وتحويله إلى جيش احترافي، لا سيما أن الجزائر تعتزم تحديث قدراتها العسكرية بشكل أكثر، وعقدت المؤسسة العسكرية عدة صفقات تسليح مع روسيا، وألمانيا من أجل تطوير إمكاناتها الدفاعية، وتعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر ما يعكس حجم التهديدات الأمنية التي تتطلب تطوير الجهاز بأحدث التقنيات، خاصة الاضطرابات على الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد بسبب الأوضاع المتدهورة في كل من تونس وليبيا وبلدان الساحل الافريقي.

- تخصيص ازيد 426 مليار دج ضمن ميزانية سنة 2016 لوزارة الداخلية التي حافظت على مرتبتها الثالثة في سلم الاعتمادات المالية، ، حيث إن الوزارة تشارك على نطاق واسع في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة، غير أنه تم تقليص الميزانية عن السنة المالية إلى 2015، في وقت تستعد فيه الوزارة لإطلاق مشاريع جديدة لعصرنة القطاع والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية، ما يعني أن تقليص حجم الميزانية مرتبط بتقليص النفقات وفق التسيير القديم للإدارة، حيث سمحت عصرنة الجماعات المحلية بتقليص حجم النفقات.

- من جهتها عرفت ميزانية وزارة السكن والعمران، تراجعا طفيفا بعد تقليصها من 222 مليار دج إلى 221 مليار دج، رغم اعتراف المسؤول الأول عن القطاع بأن المشاريع السكنية لم تتأثر بسياسة ترشيد النفقات التي قررتها الحكومة، ما يعني أن تقليص حجم النفقات بالقطاع سيمس ميزانية التسيير ولا علاقة له بالمشاريع السكنية المبرمجة. وكشف جدول توزيع الاعتمادات المالية للدوائر الوزارية، عن تخصيص أزيد من 760 مليار دج لوزارة التربية الوطنية التي عرفت زيادة في اعتماداتها بفارق صغير، بالنظر لوعود الوزارة بتسوية المشاكل العالقة مع النقابات وصرف المخلفات والتعويضات. ولم يسلم قطاع الاشغال العمومية من سياسة شد الحزام التي طبقتها الدولة، لا سيما أنه تم الإعلان عن وقف المشاريع الكبرى المبرمجة ضمن سياسة ترشيد النفقات، حيث عرفت الميزانية تقليصا طفيفا مقارنة مع العام الماضي وقدرت ميزانية الأشغال العمومية ب19 مليار دج[1].

[1] زهية, إيمان, **كل شيئ عن قانون المالية للعام 2016 , 15 / 09 / 2015, تم الاطلاع عليه في 2017/05/14 من الموقع الإلكتروني:** .http://www.djazairess.com/elbilad/244191

- كما أن اللافت في جدول الاعتمادات الوزارية للسنة القادمة، رفع الغلاف المالي المخصص لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي زادت من ميزانيتها تماشيا مع دعم الدولة للقطاع الذي تعول عليه من أجل خلق ثورة بديلة عن الطاقة ورصد له غلاف مالي فاق 55 مليار دج.

- أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى, أقر مشروع قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي, وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر, و سيجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة ارتفاع تكاليف العيش خارج ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية، حيث يتعين عليهم تسديد تذكرة أعلى في نقل عمومي لا يفي بالغرض أساسا نتيجة ارتفاع سعر المازوت، وزيادة أسعار المركبات نتيجة زيادة في قسيمات السيارات، فضلا عن خدمات الإنترنت وأسعار الكهرباء وأعباء الهاتف النقال. ومن الواضح أن الحكومة الجزائرية وجدت نفسها أمام عدة خيارات صعبة[1]، وتوازنات يتعين التعامل معها مع انهيار أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية التي بلغت في قانون المالية 2016 حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام، والجدل القائم حول مسألة الدعم المباشر وغير المباشر, وأمام هذه المعادلة الصعبة، ارتأت الحكومة الى اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، ما يعني أنه من الآن فصاعدا من يستهلك أكثر سيدفع أكثر حسب الحكومة, وإن كان نظام التسقيف معتمدا من قبل في الكهرباء.

- تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة بـ7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلووات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور، وفي الواقع لا يختلف النظام المقترح عن ذلك الموجود حاليا، فبالنسبة للزبائن

[1] حفيظ, صواليلي, مرجع سابق.

المستهلكين العاديين من الأسر فإن قيمة 125 كيلووات في الساعة تُفوتر بقيمة 1779 دينار جزائري دون حساب الرسوم، بالمقابل تتم فوترة باقي الاستهلاك بـ4179 دينار للكيلووات في الساعة، والمستجد هو فرض 17% على المستهلكين الكبار، وعليه فإن المواطن العادي غير معني إجمالا بالإجراء.

- و قامت الحكومة برفع الرسم على القيمة المضافة، لبيع المازوت و ذلك لتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم، ، حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7 إلى 17%, فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز ودون رصاص، وإلى 4 دينار للبنزين العادي وتعديل الرسم بالنسبة للمازوت من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وهو ما سيرفع البنزين بأنواعه من 1 دينار إلى 1.3 دينار في اللتر الواحد حسب الأنواع تقريبا، ولكن ارتفاع السعر يمكن أن تكون له انعكاسات على قطاعات النقل التي تستخدم هذا الوقود، فضلا عن الفلاحة، علما أن سعر المازوت يقدر حاليا بـ13.7 دينار للتر، بينما يقدر سعر البنزين الممتاز بـ23 دينار و21.2 دينار للبنزين العادي.
- كما يحمل مشروع قانون المالية للسنة المقبلة أكبر مفاجآت الحكومة للمستهلك الجزائري، حيث يقترح مشروع القانون الذي وافق عليه المجلس الحكومي، رفع زيادات في قيمة الرسم على فواتير الماء بنسبة 4% للولايات الشمالية و2 % لولايات الجنوب[1] وتحديدا أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، تندوف، الواد وغرداية. كما يقترح أيضا نسبة الرسم على القيمة المضافة على غاز البترول السائل "المازوت" والكهرباء، حيث يقترح بخصوص هذه الأخيرة، كما سيخضع ملاك السيارات إلى ضريبة جديدة لترشيد استعمال الطاقة، حيث سيدفعون ما قيمته 1000 إلى 2000 دينار عن السيارات العاملة بالديازال، حيث ستعي بذلك الحكومة إلى ضمان عائدات مهمة من الضرائب لصالح الموازنة العامة للدولة، بما يسمح بإعادة توزيع هذه الموارد على نحو أفضل"، كما ستفرض الحكومة أيضا خلال قانون المالية 2016 رفع قيمة الرسم على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال بحوالي 1 إلى 2 %، بما يعني أن هؤلاء سيرفعون بدورهم قيمة المكالمات الهاتفية والأنترنت بداية من عام 2016[2].

[1] **قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 تضمن قانون المالية لسنة2016** , المادة174, ص23.

[2] زهية, إيمان, مرجع سابق.

- ويبدو أن امتلاك سيارة في الجزائر سيحمل المواطن عبئ اكبر بداية من سنة 2016، حيث ستعرف قسائم السيارات ارتفاعا كبيرا خلال السنة المقبلة، فضلا عن رفع أسعار البنزين والمازوت، أين ستتراوح ما بين 2000 و10000 دج على السيارات السياحية لأقل من ثلاث سنوات، وما بين 1500 و6000 دج لأقل من ست سنوات وأكثر من ثلاث سنوات وبالنسبة للمركبات النفعية ذات حمولة أقل من 2.5 أطنان التي يقل تاريخ صناعتها عن الخمس سنوات 6000 دج، أما التي تزيد عن الخمس سنوات فتقدر قيمة قسيمتها ب3000 دج وبالنسبة للمركبات النفعية التي تزيد حمولتها عن 2.5 أطنان والأقل من 5.5 أطنان التي يقل عمرها عن الخمس سنوات 12000 دج، أما التي تزيد عن الخمس سنوات فتقدر قسيمتها ب5000 دج وبالنسبة للمركبات النفعية التي تزيد حمولتها عن 5.5 أطنان التي يزيد عمرها عن الخمس سنوات فقدرت قيمة قسيمتها ب8000 دج أما التي تقل عن الخمس سنوات فقسيمتها قدرت ب 18000 دج, أما عن مركبات نقل المسافرين الأقل من خمس سنوات بسعة تقل عن 9 مقاعد قسيمتها قدرها مشروع قانون المالية ل2016 ب5000 دج، أما التي تزيد عن الخمس سنوات فقدرت ب 3000 دج وبالنسبة للمركبات من 9 إلى 27 مقعدا التي تقل عن الخمس سنوات قسيمتها قدرت ب8000 دج، أما التي تزيد عن الخمس سنوات 4000 دج ومن 28 إلى61 مقعدا والأقل من خمس سنوات قسمتها تساوي 12000 دج، أما التي تفوق الخمس سنوات 6000 دج. أما مركبات نقل المسافرين التي يزيد عمرها عن الخمس سنوات التي تتسع لأزيد من 62 مقعدا قدرت قسيمتها ب 9000 دج، أما التي تقل عن الخمس سنوات قسيمتها تساوي 18000 دج[1]، أما عن السيارات السياحية أقل من 3 سنوات التي تقل قوة محركها عن 6 أحصنة قسيمتها تساوي 2000 دج و4000 دج التي تفوق قوة محركها 7 أحصنة وأقل من 9، أما التي تفوق قوة محركها 10 أحصنة فقسيمتها بلغت ال10000 دينار، أما السيارات السياحية التي تجاوز عمرها العشر سنوات التي تقل قوة محركها عن 6 أحصنة فتقدر قسيمتها ب500 دج و1500 دج بالنسبة للتي تجاوزت قوة محركها 7 أحصنة وقلت عن 9، أما تلك التي تزيد قوة محركها عن 10 أحصنة فبلغت قيمة قسيمتها 3000 دج.

[1] **قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 تضمن قانون المالية لسنة2016** , مرجع سابق, المادة300, ص 5.

- كما قررت الحكومة فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه إلى التركيب[1].
- و جاء في قانون المالية لسنة 2016 ايضا , الزام الشركات المستفيدة من اعفاءات في الضرائب اعادة استثمار 30% من ارباحها خلال 04 سنوات[2].
- تشديد اجراءات تحصيل الضرائب بمختلف انواعها و الغرامات الجبائية من خلال تمكين الخزينة العامة حيازة رهن قانوني على جمع الاملاك العقارية للمدينين بالضريبة[3].
- كما اورد قانون المالية لسنة 2016 بأنه يمكن للمستثمرين الاجانب المشاركة في رأس المال الشركات الوطنية المتخصصة في انتاج السلع و الخدمات و لكن في حدود 49% على ان يكون الجزء المتبقي 51% ملك للمستثمرين الوطنيين المقيمين.

- تم تحديد 3% كأقصى حد نسبة فوائد الخزينة العمومية عن القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات خارج الاستثمارات المنجزة في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)[4].

- وفي مجال الاستثمار دائما جاء قانون المالية 2016 بإجراء جديد والتي تسمح بفتح رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العمومية للخواص الوطنيين المقيمين, وجاء في الصيغة المعدلة للمادة المتعلقة بفتح رأسمال المؤسسات الاقتصادية العمومية إزاء المساهمة الوطنية "تلزم المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تنجز عمليات شراكة بفتح رأسمالها الاجتماعي لفائدة المساهمة الوطنية المقيمة وفقا لما هو مرخص له قانونا والاحتفاظ بنسبة 34 بالمائة من مجموع الاسهم او الحصص الاجتماعية"، ويمكن "للمساهم الوطني المقيم امتلاك هذه الأسهم لمدة خمس سنوات. وبعد إجراء معاينة قانونية باحترام جميع التعهدات المكتتبة يمكن رفع أمام مجلس مساهمات الدولة خيار شراء الاسهم المتبقية[5]".

[1] **قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 تضمن قانون المالية لسنة2016** , مرجع سابق, المادة63.
[2] المرجع نفسه, المادة 142, ص4.
[3] المرجع نفسه, المادة 388, ص5.
[4] حفيظ, صواليلي, مرجع سابق.
[5] **قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 تضمن قانون المالية لسنة2016** , مرجع سابق, المادة62, ص23.

- وفي سياق تداعيات نقص الموارد المالية، أعادت الحكومة إقرار إمكانية الاستدانة واللجوء إلى الإقراض الخارجي، وهو ما لم يكن متاحا منذ سنوات، على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، والتي تحد أيضا من القدرة التمويلية للمؤسسات, وعلى هذا الأساس، تم السماح باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية أو تلك القائمة بالشراكة، مع الإبقاء على التمويل المحلي كأولوية.

- كما اعتمدت الحكومة في مشروع قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل يقدر بـ98 دينارا لدولار واحد، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بـ77.55 دينار لكل دولار, ويتضح أن الحكومة تلجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الدولار[1].

المطلب الثاني: فعالية الاجراءات في مواجهة الأزمة بناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

إن الأزمة البترولية جاءت لتكشف حقيقة فعالية البرامج التنموية التي طبقتها والتي كانت معيارا حقيقيا لقياس نجاح او فشل استراتيجيات برامجها التنموية وبالأخص الجزائر.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

ان السياسات المالية التي اتبعتها الجزائر خلال 15سنة الماضية لم تنجح في تحقيق الأهداف المتعلقة برفع نسبة النمو الاقتصادي و بقي في تذبذب طول تلك الفترة.

من خلال الجدول الاتي سنقوم بتوضيح معدلات النمو الاقتصادي بداية من سنة 2014 , السنة التي بدأت في آخرها الازمة النفطية:

الجدول (3-2): معدلات النمو الاقتصادي للجزائر (2014-2016)

السنوات	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي %	3.8	2.9	3.4

Source : rapport de suivi de la situation économique (avril 2016), site visité le 16/05/2017 :

- http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-outlook-spring-2016.

[1] حفيظ, صواليلي, مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في نسبة النمو ففي سنة 2014 كانت تقدر ب 3.8% ثم تراجع سنة 2015 الى 2.9% , و في سنة 2016 عرف ارتفاعا طفيفا و قدر ب 3.4 %, و منه يمكن القول بان انخفاض المعدل سنة 2015 راجع الى انهيار اسعار النفط باعتبار أن النمو الاقتصادي يرتبط بقطاع المحروقات في الجزائر , و بالرغم من الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة النفطية الا ان المعدل لم يتجاوز سقف 3.5% , و يرجع ذلك الى قلة فعالية الاجراءات في تخليص الجزائر من التبعية النفطية, و بالتالي تتأكد العلاقة القوية للنمو الاقتصادي مع قطاع المحروقات للدولة الجزائرية.

ولم تساهم القطاعات الاخرى في زيادة النمو بقوة و يرجع ذلك الى عدم توفير الوفرة المالية للقطاعات المنتجة الوحيدة القادرة على الزيادة في الناتج المحلي بحيث تركزت الاجراءات على الزيادة في الضرائب في مختلق القطاعات.

الفرع الثاني: عناصر الميزان التجاري

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصل التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات, وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-3): تطور رصيد الميزان التجاري (2014-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016
الصادرات	61 009	34 668	28 883
الواردات	58 580	51 702	46 727
الميزان التجاري	2429	-17034	-17844

المصدر: وزارة المالية أنظر الى الموقع :توقعات وزارة المالية (تم زيارة الموقع بتاريخ ماي 2017) .
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html

من الجدول نلاحظ:

- قيمة الصادرات تراجعت بصورة واضحة, ففي سنة 2014 كانت تقدر ب 61009مليون دولار في حين تراجعت هذه القيمة الى 28883 مليون دولار سنة 2016, و سبب ذلك هو انهيار اسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 , مع العلم ان قطاع المحروقات يمثل 95% من صادرات الجزائر .

قيمة الواردات ايضا تراجعت لكن ليس بنفس وتيرة تراجع الصادرات, حيث قدرت سنة 2014 ب 58580مليون دولار , ثم تراجعت الى 46727 مليون دولار سنة 2016, مما سبب ذلك عجزا في الميزان التجاري في سنتي 2015 و 2016 , حيث ارتفعت قيمة العجز الى 17844 – مليون دولار و هو وضع لم يتم تسجيله منذ سنوات فانه ينذر بانهيار للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: التضخم

ان الاصلاحات لم تنفع بحيث انه بعد الأزمة البترولية دخلت الجزائر في سياسة مالية انكماشية.

الجدول (3-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر (2014-2016)

السنوات	2014	2015	2016
معدل التضخم (%)	2.92	4.78	6.40
مؤشر تغيرات أسعار النقل والاتصال (%)	1.05-	3.86	11.74
مؤشر تغيرات أسعار المواد الغذائية (%)	3.90	4.70	3.40

المصدر: :وزارة المالية أنظر الى الموقع:

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع التدريجي لمعدل التضخم بداية من سنة 2014 الذي كان يقدر ب 2.92%, الى ان بلغ سنة 2016 حوالي 6.40%, ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم الى ارتفاع في تغيرات أسعار المواد الغذائية التي سجلت 4.70 % سنة 2015 أي بفارق 0.80 % عن سنة 2014،حيث شهدت بعض المنتجات ارتفاعا ملحوظا في الأسعار كالمنتوجات الفلاحية الطازجة التي بلغت 10.1 % والمواد الغذائية الصناعية ب5 % .

وشهدت كذلك أسعار النقل والاتصال ارتفاعا قدر ب 3,86 % سنة 2015 أي بفارق 4,73 % عن سنة 2014والذي تجل أكثر مع مطلع سنة 2016 نتيجة الاجراءات المطبقة في قانون المالية و التي ادت الى ارتفاع أسعار الوقود و التي زادت بدورها في الرفع من أسعار النقل.

الفرع الثالث: الصادرات النفطية

الجدول (3-5): تطور قيمة الصادرات النفطية (2014-2016)

السنوات	2014	2015	2016
الصادرات النفطية (مليون دولار)	58361.6	33080.7	27102

المصدر: وزارة المالية من الموقع (اطلع عليه في 2017/05/17):

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html

من الجدول نلاحظ بأن قيمة الصادرات النفطية للجزائر قدرت ب 58361.6 مليون دولار, و بعد ذلك انخفضت بنسبة 43% سنة 2015, ثم واصلت الانخفاض سنة 2016 و قدرت ب 27102 مليون دولار, و يمكن القول بان سبب هذا التراجع هو انهيار اسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014, بالرغم من قيام

الحكومة الجزائرية ببعض الاجراءات الخاصة برفع قيمة الرسوم على المواد النفطية الا ان انهيار الاسعار النفطية كان كبير.

الفرع الرابع: سياسية الإنفاق العام

كما هو معلوم ان موارد المحروقات تلعب دورا مهما في توازن الميزانية العامة للدولة ،خاصة وأن الايرادات البترولية هي التي تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية.

الجدول (3-6): وضعية الميزانية العامة للجزائر في الفترة (2014-2016)

السنوات	الايرادات(د.ج)	النفقات(د.ج)	رصيد الميزانية
2014	4.218.180.000 000	7.656.166.576.000	3.437.986.576.000 -
2015	4.952.700.000.000	8.753.727.324.000	3.801.027.324.000 -
2016	4.747.430.000.000	7.984.180.243.000	3.236.750.243.000 -

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : قانون المالية 2014, 2015 ,2016 .

من الجدول نلاحظ:

- قيمة الايرادات شهدت تذبذبا , و يمكن القول بأن إيرادات الجزائر معظمها من الايرادات النفطية لذا فعندما ترتفع الايرادات النفطية سترتفع معها قيمة الايرادات الكلية و لكن نلاحظ في سنة 2015 بأن قيمة الايرادات النفطية انخفضت و زادت الايرادات الكلية و ذلك راجع الى الزيادة حجم الضرائب التي غطت نوعا ما التراجع الحاصل في الايرادات النفطية, و في سنة 2016 نلاحظ انخفاض قيمة الايرادات مرة اخرى بالرغم من الزيادة في الضرائب و الرسوم على القيمة المضافة و يرجع ذلك الى اتباع الحكومة سياسية تقشفية مما اجبر المواطنين على اتباع هذه السياسة أي الخفض من النشاطات التي تزيد من القيمة المضافة و بالتالي الانخفاض في الارباح مما يؤدي ذلك الى تقلص ايرادات الدولة الجزائرية من الضريبة على الارباح.
- قيمة النفقات ايضا في تذبذب في الفترة (2014 - 2016), و نلاحظ بأنها ارتفعت من سنة 2014 الى سنة 2015 و يرجع ذلك الى التعويضات الاجتماعية و تشغيل الشباب و الزيادة في نفقات استيراد المواد الاستهلاكية لارتفاع قيمتها او بالأحرى بسبب انخفاض قيمة الدينار امام الدولار و اليورو, و بخصوص سنة 2016 نلاحظ تراجع قيمة النفقات و يرجع ذلك الى اتباع الحكومة سياسة تقشفية و تقليص ميزانيات القطاعات الوزارية في اطار ما يسمى بترشيد النفقات و الذي يدخل ضمنها توقيف المشاريع الكبرى المبرمجة الخاصة بالأشغال العمومية.

- فيما يخص رصيد الميزانية فهو دائما في عجز مستمر منذ سنة 2014 ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الايرادات بحيث نلاحظ أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها ايرادات الميزانية تزايد مستمر الا انه دائما هناك عجز و يرجع ذلك الى كثرة استيراد جميع المواد الاستهلاكية و عدم الاعتماد على الانتاج المحلي في تلبية الرغبات الداخلية للدولة , و أي ارتفاع في قيمة هذه المواد سيؤدي حتما الى الزيادة في النفقات و هذه الاخيرة سوف تفوق ايرادات الدولة مما يسبب ذلك عجز في رصيد الميزانية, و في سنة 2016 نلاحظ انخفاض طفيف في العجز و يمكن القول بأن ذلك راجع الى عملية ترشيد النفقات التي طبقتها الدولة بداية سنة 2016.

الفرع الخامس: السياسة الضريبية

فيما سبق نلاحظ بأن القطاع الضريبي في الجزائر هو المستفيد الأكبر من الاجراءات التي قامت بها الحكومة في قوانين المالية ل 2015 و 2016.

الجدول(3-7): تطور الايرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة "2014-2016" :

الوحدة: مليون دج

السنوات	الايرادات العامة الاجمالية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الايرادات غير الجبائية
2014	3 927 748	1 577 730	2 091 456	182 456
2015	4 552 542	1 722 940	2 354 648	227 412
2016	4 943 672	1 682 550	2 422 902	666 944

المصدر: وزارة المالية من الموقع (اطلع عليه في **2017/05/17**):
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

من خلال الجدول نلاحظ ان الايرادات العامة الاجمالية في ارتفاع من سنة 2014 الى سنة 2016 على عكس ما كام متوقع في قوانين المالية, بحيث زادت في سنة 2015 بنسبة 16 % عن قيمة سنة 2014, و واصلت النسبة الارتفاع في سنة 2016 و قدرت ب 4943.672 مليار دج, و يمكن القول بأن السبب في هذا الارتفاع هو الزيادة في نسب الضرائب المطبقة من طرف الحكومة.

بالنسبة للجباية البترولية نلاحظ تذبذب في قيمتها من سنة 2014 الى سنة 2016 وهو مؤشر يبعث الى الخطر باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وهذا كله نتيجة الأزمة النفطية التي تتخبط فيها الأسواق الدولية جراء تهاوي معدل سعر البرميل إلى 40 دولارا ،حيث خسرت الجزائر في 2016 قيمة 40 مليار دينار, مقارنة بسنة

2015.،وعليه نجد أن السياسة المالية الجزائرية قامت بأجراء يتم من خلال تعويض نقص مداخيل الجباية البترولية من خلال الرفع من مداخيل الجباية العادية .

وجاءت الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والكهرباء ،المتضمنة في قانون المالية لسنة 2016 ،والتي تمثلت في رفع الرسم على القيمة المضافة من معدل 7 إلى 17 % ،ما يعني مداخيل جديدة بالنسبة للجباية العادية ،لتعو جزءا من الخسارة التي تكبدتها خزينة الدولة إلى غاية الآن ،خاصة أن جزءا هاما من الجباية البترولية كان يوجه لتمويل نشاط ومشاريع الجماعات المحلية.

كذلك يلاحظ أن الفارق في قيمة الجباية البترولية يكون أعظم إذا ما تمت مقارنته بسنوات البحبوحة المالية ،حيث وصل مستوى تحصيلها خلال 2012 إلى 4054,3 مليار دينار ،بأسعار برميل بلغت آنذاك مستوى100 دولار للبرميل ،مقابل 4003,5 مليار دينار سنة 2008 و 3829,7 مليار دينار[1] سنة 2011 .

الفرع السادس: احتياطي الصرف الخارجي

من خلال الجدول الاتي سنوضح معدلات احتياطي الصرف الخارجي للجزائر في فترة 2014-2016 بعد ان قامت الحكومة بإجراءات للمحافظة عليه في ظل ازمة انهيار اسعار النفط:

الجدول (3-8): تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من 2014 الى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016
احتياطي الصرف الخارجي	194	144.1	114.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مصادر متفرقة.

من خلال الجدول نلاحظ بأن احتياطي الصرف للجزائر بدأ في التآكل منذ بداية الأزمة النفطية لسنة 2014 , بحيث قدر في هذه السنة ب 194 مليار دولار و تناقص بنسبة 2.5 % في سنة 2015 ليبلغ 144.1 مليار دولار و في سنة 2016 بلغ 114.1 مليار دولار, وهذا نتيجة انهيار أسعار البترول ،ومحاولة الحكومة تغطية هذا العجز من خلال اللجوء الى احتياطي سعر الصرف الخارجي , وهو ما يمكن ان يؤدي الى حدوث ازمات مالية على المدى المتوسط من المحتمل ان تفقد كل احتياطاتها من الصرف الخارجي في أفاق2020 .

[1] بوريش أحمد, بيبي د.وليد, مرجع سابق, ص 128.

الفرع السابع: سعر صرف الدينار

الجدول(3–9): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة في الفترة 2014–2016

السنوات	2014	2015	2016
1دينار/ دولار	80,5606	85,82	108
1 دينار/ يورو	106,9064	107,17	120

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مصادر متفرقة

من خلال الجدول نلاحظ ان سعر الدينار ما زال يتهاوى امام عملتي الأورو والدولار بشكل مستمر خاصة بعد الأزمة النفطية 2014 التي ضربت سوق النفط العالمية ،ففي سنة 2015 عادل سعر الصرف 1 أورو 107,17دج أما بالنسبة للدولار فقد أصبح 1 دولار يعادل 85,82 دج بزيادة نسبة % 11 مقابل سنة 2014 و في سنة 2016 سجلنا انهيار تام للدينار مقابل العملتين و يعود الى انعكاسات تهاوي سعر البرميل على العملة الوطنية والتي يمكن ان تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال استمرار تراجع سعر البرميل ،وهو ما يؤثر دون شك على القدرة الشرائية للمواطنين.

الفرع الثامن: التأثير على الحياة الاجتماعية

بالرغم من أن جميع المؤشرات تشير أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في منأى عن انهيار أسعار البترول الا ان هذا التأثير يمكن ملاحظته على المدى البعيد من خلال تراجع ايرادات النفطية وهو ما سوف يحتم على الجزائر اتخاذ اجراءات تقشفية التي من شأنها:

- رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية(التي تمثل حوالي 25 بالمائة من الناتج المحلي الخام)
- تجميد تشغيل اليد العاملة.

خلاصة الفصل:

ان ازمة انهيار اسعار النفط لسنة 2014 كشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري, فبعد ان طبقت الحكومة العديد من البرامج التنموية قبل سنة 2014 بهدف انعاش الاقتصاد الجزائري و تخليصه من التبعية النفطية الا ان الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد بشكل كامل على قطاع المحروقات و هو ما اكدته الصدمة النفطية ل 2014 التي ادخلته في ازمة.

اجبرت الحكومة على البحث عن الحلول اللازمة لإخراج الاقتصاد الجزائري من الأزمة , فسطرت مجموعة من الاجراءات في قوانين المالية لسنتي 2015 و 2016 , مست العديد من الجوانب و من ابرزها الزيادة في الضرائب و تشجيع الاستثمار و ترشيد النفقات للتقليص من عجز الميزانية و ايقاف تآكل احتياطي الصرف , الا أن اجراءات الحكومة فشلت في تحقيق الاهداف المسطرة وفشلها في مواجهة الأزمة البترولية 2014 على المدى القريب لذا وجب على الجزائر أن تفكر جديا من أجل تنويع مصادر و التخلص من تبعية البترول والبحث عن بدائل أكثر فعالية, لان استمرار أحادية الاقتصاد سيزيد من تعقيد المشكلة الاقتصادية فعدم الانتاج والاعتماد المفرط على الخارج من اهم الأسباب الرئيسية من تبعات هذه الازمة ،ومنه فانه من غير المعقول التعويل على سياسة مالية في كل هذا والمطلوب هو التنسيق بينها وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية الاخيرة لمواجهة ازمة انهيار اسعار النفط, و قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول:** عالجنا في هذا الفصل اسباب انهيار اسعار البترول في سنة 1986, اضافة الى البرامج الاصلاحية التي تبنتها الجزائر لمواجهة صدمات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري, بحيث قررت الحكومة الجزائرية اللجوء الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لطلب تمويل البرامج الاصلاحية, ما ترتب عن ذلك زيادة في ديونها الخارجية, اما بالنسبة لنتائج البرامج فقد لاحظنا آثار ايجابية اكثر تمثلت في تخفيض معدل التضخم, استعادة التوازنات الكلية نوعا ما, تقليص حجم الميزانية, مع استمرار انكماش القطاع الصناعي, اما في الجانب الاجتماعي فلاحظنا آثار سلبية اكثر تمثلت في تدهور معيشة السكان, مع ارتفاع مهول للبطالة و الفقر, مع وجود آثار سلبية اخرى عديدة.
- **الفصل الثاني:** في هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على سياسة الانعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بداية سنة 2001, بالموازاة مع ارتفاع اسعار البترول, حيث تمثلت هذه السياسة في ثلاثة برامج تنموية:
  - برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).
  - البرنامج التكميلي (2005-2009).
  - البرنامج الخماسي (2010-2014).

وتمثل الهدف الاساسي لهذه السياسة ذات التوجه الكيتري، في تبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري لتحفيز الإنتاج , تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

و تمخض عن هذه السياسة بعض النتائج:

- ✓ تحريك الطلب الكلي.
- ✓ الزيادة في حجم الانفاق العام.
- ✓ تحسن معدلات النمو الاقتصادي لكن هذا التحسن مس بعض القطاعات منها قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات.
- ✓ ضعف القطاع الصناعي و عدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي.

- ✓ مواجهة الطلب الكلي بزيادة حجم الواردات.
- ✓ التقليص الطفيف لحجم البطالة.
- ✓ تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بالرغم من الاجراءات المتخذة في سبيل تنويع الاقتصاد.

– **الفصل الثالث**: في هذا الفصل تطرقنا الى اهم الاسباب التي ادت الى انهيار اسعار النفط لسنة 2014, مع ابراز تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري, بحيث كانت لها آثار جد سلبية , فلاحظنا انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات و تسجيل عجز في الميزانية, بسبب انهيار سعر صرف الدينار و تآكل احتياطي الصرف, و اجبرت الحكومة على القيام بردة فعل و اتخاذ جملة من الاجراءات في قوانين المالية لسنتي 2015 و 2016, و لإبراز مدى فعالية هذه الاجراءات على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قمنا بعرض هذه المؤشرات في السنوات الاخيرة, و تحصلنا على النتائج التالية:

- ✓ تسجيل عجز مستمر في رصيد الميزانية منذ سنة 2014.
- ✓ تراجع قيمة صادرات النفط بنسبة 43% سنة 2015.
- ✓ تسجيل عجز في الميزان التجاري الى -17844مليون دولار بسبب ارتفاع حجم الواردات.
- ✓ زيادة معدلات التضخم التي قدرت ب 4.78% و 6.40% في سنتي 2015 و 2016 على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النقل و المواد الغذائية و الاستهلاكية.
- ✓ انهيار سعر صرف الدينار و انخفاض قيمة احتياطي الصرف نسبة 2.5% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و ايضا تسجيل انخفاض اخر في سنة 2016 حيث قدر ب 114.1 مليار دولار.

و من خلال ما سبق و بالرجوع الى فرضيات الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

– الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في قوانين المالية 2015 و 2016 لمواجهة ازمة انهيار اسعار النفط لسنة 2014, لم تجنب الجزائر من الآثار السلبية لهذه الأزمة على اقتصادها و بالتالي نقبل الفرضية الأولى القائلة بأن: " **الإجراءات المتخذة في قوانين المالية 2015 و 2016 لا يمكن لها مواجهة صدمات ازمة انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الأجل القريب**".

- الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة لم تساعد على التقليص من عجز الميزانية على طول فترة الدراسة و بالتالي نرفض الفرضية الثانية القائلة بأن: "**الاجراءات المتخذة في قوانين المالية يمكن لها ان تخفف من حدة عجز الميزانية**".
- بالنسبة للفرضية الثالثة القائلة بأن: " **الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى إجراءات هيكلية أوسع تمس بنية الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية**", نقبلها وذلك لعدم تسجيل أثار ايجابية و استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بالرغم من تبني الحكومة الجزائرية العديد من الاجراءات لتخليص اقتصادها من التبعية النفطية.

مما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري في حاجة ماسة إلى تغيير جذري على مستوى جميع هياكله, فعلى سبيل المثال لابد من تطوير الإدارة الضريبية، إصلاح و تحديث النظام المصرفي لامتصاص السيولة الخارجية, و للوقوف أكثر على إيجاد الحلول المناسبة لابد من الاستعانة بخبراء اقتصاديين للقيام بدراسات على الاقتصاد الجزائري و تخليصه من التبعية النفطية.

الشكل	الصفحة
الشكل (2–1) : تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2010–2014	**56**

الجدول	الصفحة
الجدول(1–1): تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1992– 1991	13
الجدول(1–2) : معدلات النمو الإجمالي ونموه في قطاع المحروقات وخارجه فترة (1995–1998)	21
الجدول (1–3): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1995–1998)	22
الجدول(1–4) تطور وضعية ميزان المدفوعات في القترة(1992–1998)	23
الجدول(1–5) تطور احتياطي الصرف فترة (1993–1998)	24
الجدول(1–6): تطور الكتلة النقدية خلال (1993–1998)	25
الجدول(1–7): وضعية الموازنة العامة فترة (1993–1996)	26
الجدول(1–8): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1995–1998)	27
الجدول (1–9): تطور مؤشر الحصص المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة (1992–1998)	28
الجدول (2–1) : المبالغ الموزعة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)	35
الجدول رقم (2–2): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005–2009)	38
الجدول(2–3): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي	48
الجدول (2–4) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001–2009)	50
الجدول (2–5) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2001–2009)	51
الجدول(2–6) : تطور اجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر (2001–2009)	53
الجدول (2–7) : تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010–2014	55
الجدول(2–8) تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014	56
الجدول(2–9): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2010–2014	57

الجدول (2–10): تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)	58
الجدول (3–1): زيادة الطاقة الانتاجية لبعض دول العالم من 2009 الى 2014	64
الجدول (3–2): معدلات النمو الاقتصادي للجزائر (2014–2016)	81
الجدول (3–3): تطور رصيد الميزان التجاري (2014–2016)	82
الجدول (3–4): تطور معدلات التضخم في الجزائر (2014–2016)	83
الجدول (3–5): تطور قيمة الصادرات النفطية (2014–2016)	83
(الجدول (3–6): وضعية الميزانية العامة للجزائر في الفترة (2014–2016	84
الجدول(3–7): تطور الايرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة "2014–2016	85
الجدول (3–8): تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من 2014 الى 2016	86
الجدول(3–9): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة في الفترة 2014–2016	87

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الحسن ,عاشي, **البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟**, 2010.
2. الهادي خالدي, **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار هومة, الجزائر,1996.
3. أمر رقم 01-15 مؤرخ في 7 شوّال عام 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2015.
4. برباص , الطاهر, **اثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية في الاقتصاد–دراسة حالة الجزائر–** ,مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, الجزائر, 2009.
5. بلعزوز, بن علي, **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**, الطبعة الثالثة, ديوان المطبوعات الجامعية, قسنطينة, 2008.
6. بوريش أحمد, بيبي د.وليد, **تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الازمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**, مداخلة في يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد, جامعة تلمسان, الجزائر,
7. بوزنورة , أسماء, **اثار ازمة 1986 على الموارد البشرية في الجزائر**, مجلة دراسات اقتصادية, العدد 03, 2016.
8. بوعشة, مبارك, **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية–**, جامعة قسنطينة, 2013.
9. جليس, رفيع, **مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري**, 2008/11/10.
10. حفيظ, صواليلي, **قانون مالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر**, 23 اكتوبر 2015.
11. راهم فريد, بوركاب نبيل, **انهيار أسعار النفط :الأسباب والنتائج**, المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية, الورشة الأساسية الثانية, جامعة سطيف, الجزائر, 2015.
12. رباح أرزقي , أوليفييه بلانشار, **سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا**, منتدى صندوق النقد الدولي.
13. رئيس الجمهورية يوقع على قانون المالية لسنة 2015,
14. زكرياء, دمدوم, **الاصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990/ 2000)** ، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر, 2002/2001.
15. زهية, إيمان, **كل شيئ عن قانون المالية للعام 2016** , 15 / 09 / 2015.

16.صالحي ناجية, مخناش فتيحة, **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001–2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**, مارس 2013.

17.طالبي, سميرة, **واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986 – 1998**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر،2002.

18.عبد الحميد ,مرغيت, **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**, كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة جيجل, الجزائر.

19.عبد السلام, مخلوفي, **أزمة المديونية و لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي**.

20.عبد الوهاب, كرمان, ، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، في 06 نوفمبر2000 .

21.عدة ,أسماء, **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**, مذكرة الماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران, الجزائر, 2016.

22.عيسى, الزاوي, **أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر**, رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر, 2004.

23.قانون المالية التكميلي لسنة 2015, **اجراءات جبائية جديدة و تطهير الاقتصاد الموازي**.

24.قانون رقم 10 – 14 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية لسنة2015 .

25.قانون رقم 18 – 15 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 تضمن قانون المالية لسنة 2016.

26.قويدري, قوشيح بوجمعة, **انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر**, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و التسيير, ,قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الشلف ,الجزائر,2009.

27.محمد, مسعي, **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**, مجلة الباحث , عدد10 , جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

28.نبيل, بوفليح, **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010** , الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر, .2013.

29.نبيل, بوفليح, **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2001–2010**, مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية, العدد 12 , جامعة الشلف, الجزائر, 2012.

30.نورة, محمدي, **دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة, الجزائر, 2006.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Banque d'Algérie, 2008 ; opcit.
2. Ben Bitour Ahmed ,OP.CIT.
3. BP Statistical Review Of World Energy, June 2015.
4. http://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344
5. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140819/10677.html
6. USA today ,**5 reasons oil prices aren't rising**, October 26, 2014.